الجمهوريّة التّونسيّة

وزارة الشؤون المحلية و البيئة

وكالة حماية وتهيئة الشّريط السّاحلي

التّقرير السّنوي 2020

الفهرس

توطئة **4**

الباب الأول: الدراسات **6**

1. الدراسات في طور الإنجاز 6

الباب الثاني: الإستصلاح و التهيئة و التثمين **7**

1. مشروع حماية الشريط الساحلي لسوسة الشمالية من الإنجراف الساحلي 7
2. مشروع حماية الشريط الساحلي لرفراف من الإنجراف الساحلي 8
3. أشغال حماية الشريط الساحلي من الانجراف الساحلي عبر استصلاح الكثبان الرملية بشواطئ طبرقة و المهدية و جربيس و الحمامات و سبخة الديماس 10
4. . مشروع حماية الشريط الساحلي لسليمان من الإنجراف الساحلي 12
5. أشغال حماية الشريط الساحلي جنوب القنطاوي (الأشغال الصخرية) 15
6. دراسة اكتشاف مواقع الترسبات الرملية لاستغلالها في تغذية الشواطئ التونسية المهددة بالانجراف البحري 17
7. الدراسة المعمّقة لتحسين نوعية المياه بالميناء العتيق ببنزرت 18
8. دراسة حماية الشريط الساحلي لبنزرت من الانجراف البحري 20
9. دراسة الجدوى الفنية والمالية والاقتصادية لمشروع استصلاح خليج المنستير 22
10. دراسة مثال التصرف المندمج لسبخة الساحلين 24
11. دراسة تحيين حلول حماية الشريط الساحلي لخليج تونس من الإنجراف البحري 25
12. دراسة جدوى لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي وذلك باستعمال التقنيات اللينة في السواحل الشمالية لخليج تونس والسواحل الشرقية لجزيرة جربة. 25
13. دراسة تهيئة فسحة شاطئية بمنزل عبد الرحمان على ضفاف بحيرة بنزرت 28
14. تحسين و تجميل الواجهات البحرية – الفسح الشاطئية 29
15. برنامج التنظيف الآلي للشواطئ 30
16. دراسة أمثلة إشغال الشواطئ: 31
17. إنجاز مركز إستقبال –دار البحيرة- بجربة 32

الباب الثالث: التأقلم مع التغيرات المناخية **35**

الباب الرابع: التصرف في المنظومات البيئية الساحلية و البحرية **41**

1. المتابعة الإيكولوجية 43

الباب الخامس: رصد و متابعة المنظومات البيئية الساحلية و البحرية **44**

الباب السادس: التصرف في الملك العمومي البحري **48**

1. الإشغال الوقتي 49
2. اللزم 51
3. مراقبة الملك العمومي البحري 52
4. قرارات الهدم والإزالة و تنفيذها 53

الباب السابع: الشؤون القانونية و النزاعات **56**

1. الجانب التشريعي 56
2. مساهمة الوكالة في إعداد النصوص التنظيمية 57
3. النزاعات القضائية 58
4. اجتماعات المجلس الاستشاري لوكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي 59

الباب الثامن: التعاون الدولي **60**

1. برنامج حماية الشريط الساحلي التونسي (المرحلة الأولى و الثانية) 60
2. مشروع حماية الشريط الساحلي بخليج تونس (قمرت-قرطاج) من الإنجراف البحري 63
3. دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع استصلاح خليج المنستير – المرحلة 2 64
4. مشروع "التصدي لمظاهر قابلية التضرر و المخاطر الناتجة عن تغير المناخ في المناطق الساحلية الهشة التونسية 64
5. مشروع"اقتناء وتركيز عوامة قارة بمنطقة سوسة – صقانص – المنستير وصيانة أربعة عوامات قارة": 65
6. مشروع"دعم التصرف التشاركي في المحميات البحرية والساحلية بكل من قوريا وجالطة وزمبرة والكنائس": 66

7- مشروع تشجيع التصرف المبني على النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك والاستخدامات الأخرى للبيئة البحرية في إطار إحداث شبكة للمحميات البحرية والساحلية بالشمال التونسي: 66
8. تدعيم تكوين الكفاءات في إطار التعاون الدولي 67
الباب التاسع: الإتصال و التوعية و التربية البيئية 68
1. الندوات و الملتقيات و الأيام الإعلامية 68
2.العلاقات الصحفية 71

توطئـــة

تمتد السواحل التونسية على طول 2290 كلم تنقسم إلى واجهة بحرية مباشرة وطولها 1733 كم وأخرى داخلية (سباخ، بحيرات...) يبلغ طولها 557 كم وتحتوي على 68% سواحل قارية و20% سواحل حول الجزر و12% سواحل اصطناعية كما تنقسم هذه السواحل إلى :

- سواحل بدون شواطئ رملية على طول 1623 كم،
- سواحل في طور التغذية الطبيعية بالرمال على طول 196 كم،
- سواحل معرضة للانجراف البحري على طول 284 كم،
- سواحل متوازنة على طول 187 كم.

(رسوم 1 و2 و3)

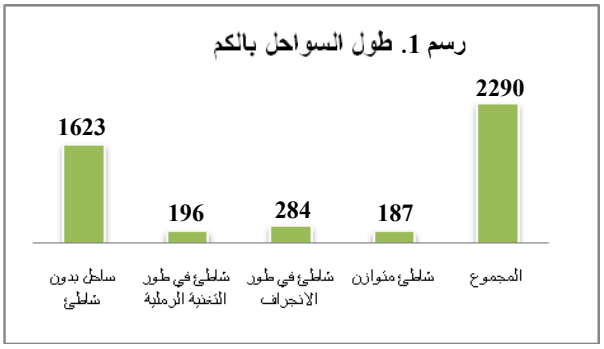

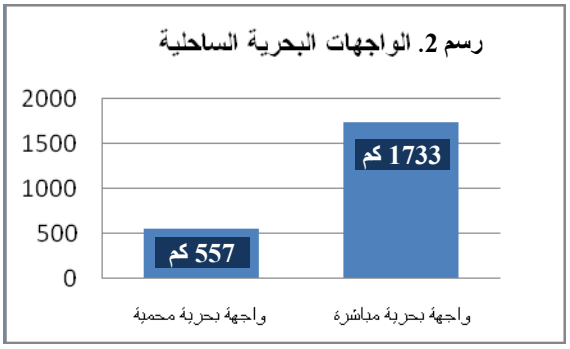

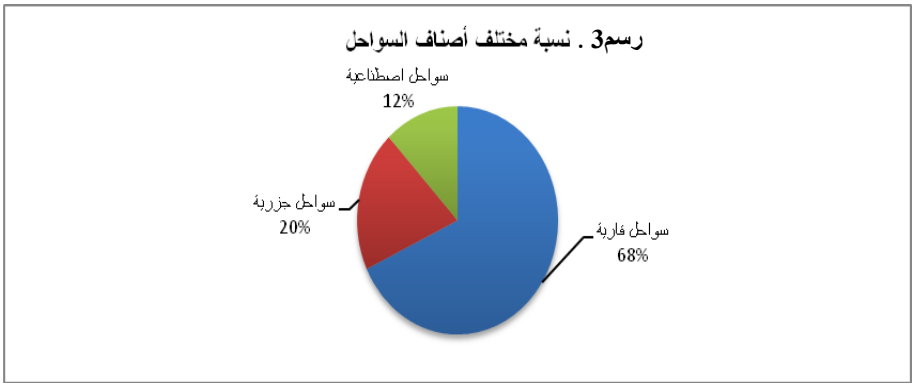

مختلف أنواع السواحل البحرية التونسية

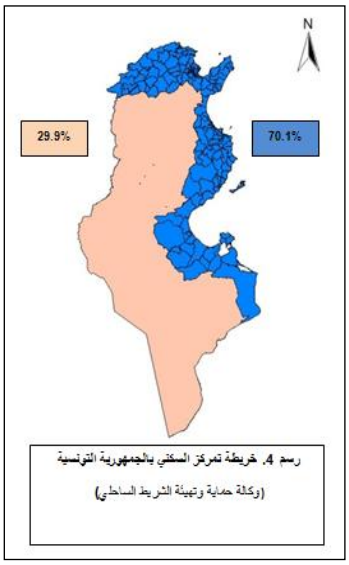

رسم 4. خريطة تمركز السكني بالجمهورية التونسية
(وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي)

وتحتوي هذه السواحل حاليا على 70.1 % من معدل المجموع السكاني بالبلاد التونسية، بينما يتمركز المعدل الباقي أي 29.9 % في المناطق الداخلية (رسم 4) وقد أدى هذا التباين إلى الضغط العمراني على السواحل كما تسببت العوامل الطبيعية في إختلال التوازن البيئي الساحلي الذي يعد من أهم أولويات وكالة حماية وتهيئة لشريط الساحلي.

وفي ظل هذه الإشكاليات تسعى الوكالة إلى رفع هذه التحديات والتفعيل التدريجي لمقاربة التصرف المندمج في الشريط الساحلي.

الباب الأول:

الدراسات

1. الدراسات في طور الإنجاز

- دراسة مثال التصرف في المحميات البحرية والساحلية بطريقة تشاركية طبقا للإطار القانوني الجديد لمحمية جزرالكنايس.
- دراسة حول تنفيذ أنشطة المخطط الإقليمي للتصرف في النفايات البحرية على المستوى الوطني
- نشر طلب العروض الخاص بتحيين مثال التصرف في رأس الرمل
- دراسة اكتشاف مواقع الترسبات الرملية لاستغلالها في تغذية الشواطئ التونسية المهددة بالانجراف البحري
- الدراسة المعمّقة لتحسين نوعية المياه بالميناء العتيق ببنزرت
- دراسة مثال التصرف المندمج بسبخة الساحلين.
- دراسة أمثلة إشغال الشواطئ.
- دراسة الجدوى الفنية والمالية والاقتصادية لمشروع استصلاح خليج المنستير.
- تحيين دراسة حماية الشريط الساحلي بخليج تونس (قمرت-قرطاج) من الإنجراف الساحلي.
- دراسة حماية الشريط الساحلي لبنزرت من الانجراف (قسط عدد 1: الكرنيش، قسط عدد 2: شاطئ مامي).
- دراسة إعداد ووضع نظام معلومات جغرافية مركزي حول الشريط الساحلي.
- دراسة جدوى لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي وذلك باستعمال التقنيات اللينة في السواحل الشمالية لخليج تونس والسواحل الشرقية لجزيرة جربة.
- دراسة تهيئة فسحة شاطئية بمنزل عبد الرحمان على ضفاف بحيرة بنزرت

الباب الثاني:
الاستصلاح و التهيئة و التثمين

1. مشروع حماية الشريط الساحلي لسوسة الشمالية من الإنجراف الساحلي

يعدّ مشروع حماية الشريط الساحلي لسوسة الشمالية من الإنجراف الساحلي ضمن المرحلة الثانية من برنامج التعاون التونسي الألماني حول "حماية الشريط الساحلي" وهي أشغال مُموّلة بنسبة 75% بهبة من طرف المؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار(KfW) و25% من ميزانية الدولة.

يهدف هذا المشروع إلى إنجاز الأشغال الخاصة بحماية الشواطئ الشماليّة لولاية سوسة من الانجراف الساحلي (مناطق هرقلة وشط مريم وحمّام سوسة وسوسة المدينة).

ويبلغ مبلغ الصفقة باعتبار الملحق عدد 1 : 12,4 مليون دينار بإعتبار أ.ق.م.

مكونات المشروع:

✓ **القسط عدد 1: هرقلة**

- استصلاح الحاجز الصخري بالمدفون (هرقلة) على طول 430 م.
- إقامة حاجز صخري على مستوى جرف منتزه هرقلة بطول 620 م.
- وضع مصدّات الرياح لتثبيت الكثبان الرملية (Ganivelles) بطول 400 م بشاطئ المدفون إلى جانب صفين (2) بطول 130 م على مستوى الشاطئ الجنوبي لهرقلة.
- إنجاز كاسرة أمواج تحت مائيّة بطول 150 م لحماية جزء من شاطئ المدفون.

✓ **القسط عدد 2: شط مريم**

- إنجاز ثلاثة (3) كاسرات أمواج تحت مائيّة بطول 200 م الواحدة لحماية الشريط الساحلي لشط مريم.

✓ **القسط عدد 3: حمام سوسة – سوسة المدينة (شاطئ حضرموت)**

- إنجاز أربعة (4) كاسرات أمواج تحت مائيّة بطول 250 م الواحدة لحماية جزء من الشريط الساحلي لحمام سوسة وخزامة.
- إنجاز حاجز صخري بطول 100 م وسنبل صخري بطول 20 م على مستوى شاطئ حضرموت بسوسة المدينة.

و تبلغ مدّة الإنجاز 24 شهر لكافة الأقساط.

نسبة تقدم الإنجاز خلال سنة 2020 :

تم انجاز جميع مكونات المشروع وقد وقع القبول الوقتي للأشغال في أفريل 2019.

خلال سنة 2020 تم متابعة المشروع في فترة الضمان التي تمتد حسب العقد لسنة واحدة وقد تم القبول النهائي للمشروع بتاريخ 06 ماي 2021

بلغت كلفة المشروع بعد انجاز كل مكوناته : 13.2 مليون دينار باعتبار مراجعة الاسعار وبإعتبار أ.ق.م.

2. مشروع حماية الشريط الساحلي لرفراف من الإنجراف الساحلي

تندرج أشغال حماية الشريط الساحلي لرفراف من الانجراف الساحلي ضمن المرحلة الأولى من البرنامج وهي أشغال مُموّلة بنسبة 75% من طرف الجانب الألماني KfW و25% من طرف الدولة التونسية عن طريق وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي.

علما وأنّ الوكالة قد قامت خلال سنة 2015 بتحيين فرضيات الحماية من الإنجراف البحري للدراسة التي أنجزتها الوكالة خلال سنوات 2003-2004 عن طريق مكتب المساندة الفنيّة وما تطلبته من تدعيم باستعمال النمذجة الرقميّة.

يهدف هذا المشروع إلى إنجاز الأشغال الخاصة بحماية شاطئ رفراف من الانجراف الساحلي وذلك على طول حوالي 2 كلم. وتبلغ كلفة الصفقة حوالي 15,878 مليون دينار بإعتبار أ.ق.م.

مكونات المشروع:

- تغذية شاطئ رفراف بحوالي 500.000 متر مكعب من الرمال على طول 2 كلم وبعرض يتراوح بين 30 م إلى 55 م.
- انجاز حاجز في شكل سنبل لمنع تنقل الرمال في شكل سنبل من الحجارة شبه مغمور يمتد تحت مياه البحر بطول 395 م ووضع علامة لتوجيه الملاحة البحرية لتاشيره.
- تهيئة الجزء الغير مغمور من السنبل في شكل فسحة شاطئية.
- استصلاح الممرات المستعملة أثناء انجاز الأشغال عند نهايتها.

و تبلغ مدّة الإنجاز باعتبار الملاحق عدد 1 و 2 : 19 عشر شهرا و 21 يوما.

نسبة تقدم الإنجاز خلال سنة 2020:

إنطلقت الأشغال منذ يوم 1 نوفمبر 2016 وقد شهدت بعض الإشكاليات في فتح مسلك وسط غابة رفراف لمرور الشاحنات المحملة بالحجارة والرمال وذلك مع بداية سنة 2017.

تم انجاز جميع مكونات المشروع وقد وقع القبول الوقتي للأشغال خلال شهر أفريل 2019.

خلال سنة 2020 تم متابعة المشروع في فترة الضمان التي تمتد حسب العقد لسنة واحدة. وحاليا تقوم الشركة برفع ماتبقى من التحفضات قصد اتمام القبول النهائي للمشروع.

بلغت كلفة المشروع بعد انجاز كل مكوناته : 17.7 مليون دينار باعتبار مراجعة الاسعار وبإعتبار أ.ق.م.

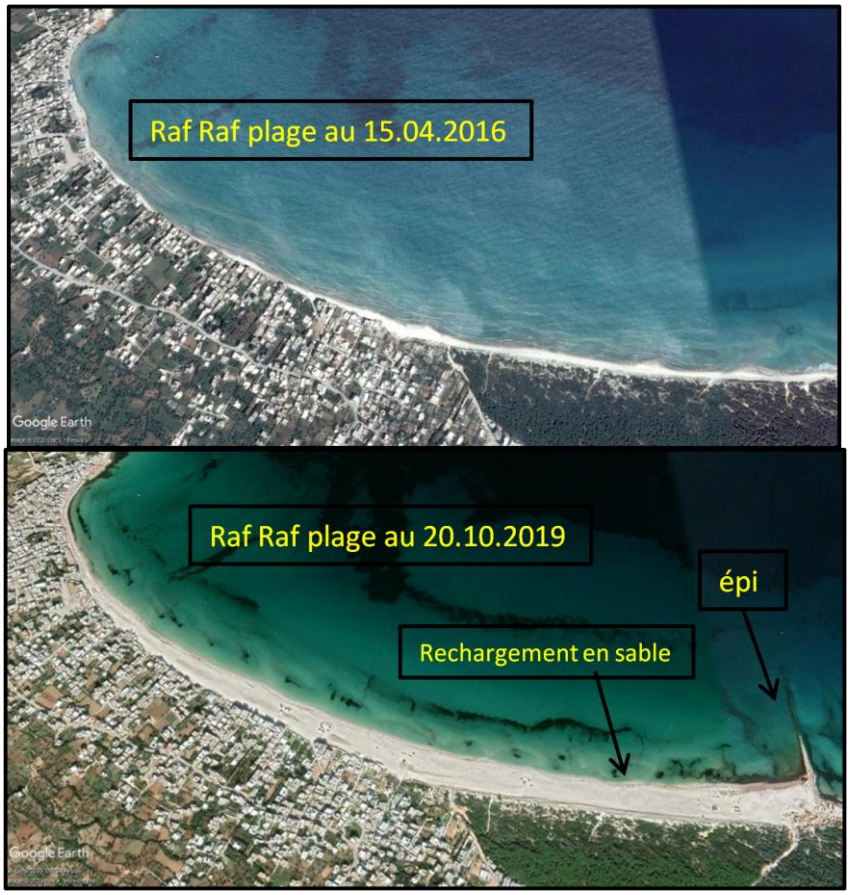

3. أشغال حماية الشريط الساحلي من الانجراف الساحلي عبر استصلاح الكثبان الرملية بشواطئ طبرقة والمهدية وجرجيس والحمامات وسبخة الديماس

شمل المرحلة الأولى من برنامج حماية الشريط الساحلي من الإنجراف الساحلي الممول بهبة في إطار التعاون التونسي الألماني كذلك أشغال استصلاح الكثبان الرملية بكل من شواطئ طبرقة والمهدية وجرجيس والحمامات وسبخة الديماس.

وقد قامت الوكالة يوم 12 سبتمبر 2017 بتكليف مقاولة لإنجاز الأشغال.

وقد شهد هذا المشروع تأخيرا يعود إلى عدة أسباب أهمها الاشكاليات المتعلقة بتوريد مصدات الرياح من الخارج.

مكونات المشروع:

- ✓تركيز مصدات رياح متكونة أساسا من أعمدة وأوتاد من الخشب المقاوم للملوحة والرطوبة بين الكثبان الرملية لاستصلاحها أو/و تكوين كثبان جديدة إلى جانب منع زحف الرمال خارج الشاطئ. بالإضافة إلى تركيز أمشاط هيدروليكية (peignes hydrauliques) لتثبيت الكثبان عند مجاري المياه.
- ✓ إحداث ممرات بين المصدات لمنع المصطافين من العبور فوقها تجنبا لتدهور توازن الكثبان الرملية.
- ✓ غرس نباتات ملائمة لتثبيت الكثبان الرملية.
- ✓ إنجاز ممرات خاصة بسيارات الأمن والحماية المدنية.

تم خلال الفترة المنقضية انجاز جميع الأشغال بشاطئ المهدية وسبخة الديماس و70 % من أشغال حماية شاطئ طبرقة بما يقارب 12 كلم من المصدات.

ويبلغ مبلغ الصفقة باعتبار الملحق عدد 1 : 941 ألف دينار بإعتبار أ.ق.م.

توقفت الأشغال منذ تاريخ 2019/06/19 بسبب الصعوبات التي واجهتها الشركة المنفذة للمشروع في توريد مصدات الرياح من المزودين الأجانب.

وأمام هذا التعطل لجأت الوكالة بالتنسيق مع مختلف المتدخلين خاصة منها الممول الأجنبي لإضافة ملحق للصفقة الأصلية لتعويض ما تبقى من الأشغال بمصدات رياح منتجة محليا عوضا عن مصدات الرياح المستوردة من الخارج وذلك حسب كراس الشروط الواردة بالدراسة المنجزة خلال سنة 2019 بالتعاون مع الجانب الألماني والمتعلقة بالبحث عن حلول لتعويض مصدات الرياح المستوردة من الخارج بمصدات رياح منتجة محليا.

هذا وقد تم اعتماد الملحق عدد1 بتاريخ 24 نوفمبر 2020.

تقوم حاليا المقاولة باقتناء الخشب المحلي من نوع الصنوبر قصد تصنيعه وتحويله إلى مصدات رياح لاستكمال ما تبقى من هذا المشروع الخاص بتثبيت الكثبان الرملية وذلك في أقرب الاجال.

ويبقى استهلاك الإعتمادات إلى حد الان في حدود حوالي 700.000 دينار.

4. مشروع حماية الشريط الساحلي لسليمان من الإنجراف الساحلي

يعد مشروع حماية الشريط الساحلي لمدينة سليمان أحد مكونات برنامج حماية الشريط الساحلي التونسي في جزئه الثاني والذي تشرف عليه وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي في إطار التعاون التونسي الألماني.

ويهدف المشروع إلى:

- حماية الشريط الساحلي الممتد من شاطئ سليمان إلى حدود المنطقة السياحية ببرج السدرية من الانجراف البحري.
- إعادة تهيئة المناطق المتضررة وأجزاء من الشاطئ التي تآكلت من جراء الانجراف البحري.
- دعم القدرات الفنية للهياكل والأشخاص المتدخلون في مناطق المشروع.
- الاعتماد على مقاربة تشاركيه والتواصل الاجتماعي مع جميع مكونات المجتمع مدني الناشطة بالمنطقة والسلطة المحلية "البلدية".

إنطلقت المقاولة في إنجاز الأشغال فعليا خلال شهر فيفري 2018.

ويبلغ مبلغ الصفقة باعتبار الملحق عدد 1 : 23,5 مليون دينار بإعتبار أ.ق.م.

مكونات المشروع:

- تتكون الأشغال من :
- إقامة حاجز صخري على مستوى شاطئ سيدي الجهمي بطول 350 م وحاجز صخري على مستوى شاطئ سليمان بطول 850 م مع ممر للمترجلين بجانبهما.
- انجاز عدد (5) سنابل صخرية بطول يتراوح بين 350 و370 م ثلثيها تقريبا مغمور تحت الماء لمنع تنقل الرمال وتهيئة الجزء الغير مغمور من كل سنبل في شكل فسحة شاطئية.
- تغذية اصطناعية بالرمال لستة الشواطئ المتاخمة للسنابل المزمع انجازها بحوالي 520.000 م3 من الرمال.
- ازالة عدد (2) كاسرات الأمواج الموجودة بشاطئ نزل "سليمار" بسليمان و و عدد (3) كاسرات أمواج الموجودة بالشاطئ الغربي لسليمان الشاطئ.
- تأشير السنابل بواسطة علامات لتوجيه الملاحة البحرية.
- وضع حوالي 7 كلم من مصدات الرياح بشاطئ سليمان لاستصلاح الكثبان الرملية الشاطئية.
- تهيئة بعض الساحات على مستوى شاطئ سيدي الجهمي وسليمان.
- استصلاح الممرات المستعملة أثناء انجاز الأشغال عند نهايتها.

نسبة تقدم الإنجاز خلال سنة 2020

خلال سنة 2020 تم استكمال تقريبا كل مكونات المشروع بما في ذلك القسط الثاني المبرمج بالملحق عدد 1 ، وقد شهد انجاز المشروع بعض التأخير الطفيف بسبب جائحة كورونا. هذا وقد تم الإستلام الوقتي للأشغال بتاريخ 18 جانفي 2021.

بلغت كلفة المشروع بعد انجاز كل مكوناته : 23.3 مليون دينار باعتبار أ.ق.م.

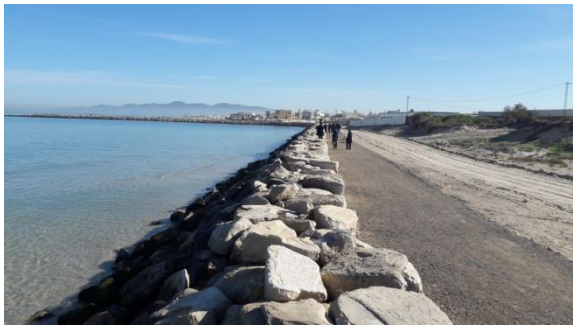	
حاجز صخري مع ممشى للمترجلين	سنبل مهيأ في شكل منتزه
شاطئ (م6) بعد التغذية الإصطناعية	شاطئ (م3) بعد التغذية الإصطناعية
التهيئة جهة السنبل عدد3	التهيئة جهة سيدي الجهمي

شاطئ (م2) بعد التغذية الإصطناعية مع مصدات تثبيت الكثبان الرملية	مصدات تثبيت الكثبان الرملية على امتداد المشروع

5. أشغال حماية الشريط الساحلي جنوب القنطاوي (الأشغال الصخرية)

تندرج ضمن المرحلة الثالثة من برنامج حماية الشريط الساحلي التونسي.

وتمت تقسيم الأشغال إلى قسطين:

- القسط الأول : الأشغال الصخرية (انجاز المنشآت الصخرية للحماية: كاسرات الأمواج المغمورة، السنابل الصخرية، الحواجز).
- القسط الثاني : أشغال التغذية الاصطناعية للشاطئ بالرمال.

الفسط الأول:

- تمويل الأشغال: الجمهورية التونسية (40% ميزانية الدولة) والجمهورية الفدرالية الألمانية (60% عن طريق المؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار KfW).
- قيمة الأشغال بالنسبة للقسط الأول حوالي 8 مليون دينار باعتبار الأداءات.
- مدة التقديرية لإنجاز الأشغال : 18 شهرا.
- طول الشريط الساحلي الذي ستتم حمايته حوالي 3 كلم.

ويهدف المشروع إلى :

الحد من قوة وتأثير الأمواج أثناء العواصف على شاطئ جنوب القنطاوي عبر انجاز كاسرات الأمواج المغمورة والحد من تنقل الرمال باستصلاح السنابل الصخرية.

تتكون الاشغال من :

- انجاز عدد أربعة (4) كاسرات أمواج مغمورة طول الواحدة 275م تبعد كل واحدة عن الأخرى 100م وعن الشاطئ 200م تقريبا.
- استصلاح عدد (2) سنابل صخرية بطول 70م و160م،
- استصلاح الحاجز الصخري على طول 105م،
- وضع علامات السلامة البحرية على مستوى السنابل الصخرية،
- تأشير كاسرات أمواج بواسطة علامات لتوجيه الملاحة البحرية،
- إصلاح المسالك والطرقات المؤدية إلى مناطق الأشغال عند نهايتها،

بعد الاعلان على طلب العروض واعداد ملف التقييم وعرضه على اللجنة المختصة بوزارة البيئة، تم خلال سنة 2020 اختيار المقاولة التي ستنجز القسط الأول من المشروع الخاصة بالأشغال الصخرية إلا أن التوقيع على الصفقة تم ارجاؤه بطلب من الممول الأجنبي الى حين استكمال الإجراءات القانونية بخصوص بعض المستندات اللازمة بين الحكومة التونسية ونظيرتها الألمانية.

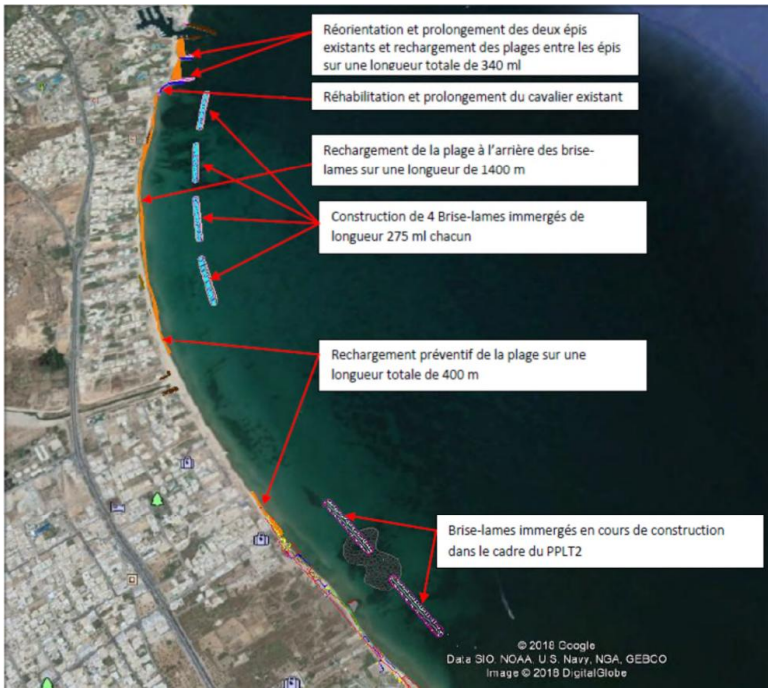

6- دراسة اكتشاف مواقع الترسبات الرملية لاستغلالها في تغذية الشواطئ التونسية المهددة بالانجراف البحري

مكتب الدراسات: مجمع مكاتب الدراسات التونسي – الفرنسي BRLi / iXblue / SAROST

صاحب المشروع: وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي ممثلة من طرف المؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار **KfW**

كلفة الدراسة: حوالي 1,27 مليون أورو.

التمويل: عن طريق صندوق تمويل الدراسات والاستشارات في شكل هبة بنسبة 100% من الجمهورية الفدرالية الألمانية عن طريق المؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار KfW.

الأهداف:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مواقع ترسب الرمال تحت سطح البحر موزعة على عدة مواقع (بنزرت، خليج تونس، قليبية - نابل ، خليج الحمامات - المنستير ، خليج قابس) وذلك قصد استخراج الرمال منها لتغذية الشواطئ التي تشكو من ظاهرة الانجراف البحري.

تاريخ انطلاق الدراسة ومدة الانجاز: انطلقت الدراسة في 17 جويلية 2019، وقد حددت المدة التقديرية لانجاز الدراسة بـ 16 شهرا.

مكونات الدراسة:

تتكون الدراسة من ثلاث مراحل متتالية:

- المرحلة الأولى (3 أشهر): تحديد المواقع المحتملة وذات الأهمية وإعداد كراس شروط خاص باستكشاف مواقع الترسبات الرملية بالبحر؛
- المرحلة الثانية (9 أشهر): استكشاف قاع البحر عن طريق حملات أخذ عينات من قاع البحر وسبر جيوفيزيائي وجيوتقني في البحر لتحديد مواقع الترسبات؛

• المرحلة الثالثة (4 أشهر): دراسة المؤثرات على المحيط الطبيعي والاجتماعي للموقع المصنف ذو الأولوية (جنوب القنطاوي).

تم خلال سنة 2020 إنجاز الحملة الثانية المتعلقة بالاستكشاف الجيوفيزيائي لقاع البحر عبر قيس للأعماق وسبر للرواسب السطحية وكشف بالصدى للطبقات الجوفية لقاع البحر لستة (6) مواقع وقد أفرزت على تحديد أربع (4) مواقع ممكنة للترسبات الرملية (بنزرت، معمور - الحمامات، ،قليبيا وجربة) ذات خصائص فنية تتوافق مع رمال الشواطئ المزمع تغذيتها. ومن المنتظر خلال سنة 2021 القيام بانجاز الحملة الثالثة من الدراسة والمتعلقة بالاستكشاف الجيوتقني لتحديد خاصيات الطبقات الرملية في العمق للمواقع المذكورة سالفا.

تقدم استهلاك الإعتمادات: تمّ إلى موفى سنة 2020 صرف مبلغ يقدر بـ 418.000 أورو.

7- الدراسة المعمّقة لتحسين نوعية المياه بالميناء العتيق ببنزرت

الإطار العام للدراسة

في إطار تحسين نوعية مياه حوض الميناء العتيق ببنزرت وبطلب من ولاية بنزرت، قامت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي بإعداد دراسة الجدوى لتحديد تيارات المياه البحرية بالميناء وفرضية ربطه بقنال بنزرت باعتماد النمذجة الرقمية.

وبناء على ما سبق، تم الاتفاق على القيام بدراسة معمقة انطلاقا من الفرضيات المقترحة بالشراكة بين كل من المجلس الجهوي لولاية بنزرت وبلدية بنزرت ووكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي بمقتضى الاتفاقية تمويل المبرمة بين الأطراف المعنية.

أهداف الدراسة

تتولى وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي بالتنسيق مع الأطراف المعنية القيام بالدراسة المعمقة لتهيئة الميناء العتيق ببنزرت، وتتمثلة في:

- تشخيص الوضع الحالي وتجميع المعطيات،

- اقتراح فرضيات التهيئة،
- تجميع المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والفنية،
- القيام بدراسة معمقة للفرضية التي تم اختيارها،
- إعداد ملف طلب العروض الخاص بالأشغال.

مكونات الدراسة وآجالها

حددت الآجال الخاصة بإعداد الدراسة 375 يوم بدون اعتبار آجال المصادقة ويتم الإنجاز على ثلاثة مراحل:

- المرحلة الأولى : تشخيص الوضع الحالي والمسح التوبوغرافي واقتراح فرضيات التهيئة (150 يوم)
- المرحلة الثانية : القيام بدراسة معمقة للفرضية التي تم اختيارها (150 يوم)،
- المرحلة الثانية : إعداد ملف طلب العروض الخاص بالأشغال (75 يوم)،
- تمويل الدراسة

يتم تحديد الكلفة الجملية للدراسة وفقا لنتائج فرز العروض، ويكون تمويلها على النحو التالي:

- المجلس الجهوي لولاية بنزرت : 40 %
- بلدية بنزرت : 35 %
- وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي : 25%

مدى تقدم الدراسة

ارتأت اللجنة الوزارية للصفقات بوزارة الشؤون المحلية والبيئة إعادة نشر طلب العروض لغياب المنافسة (عرض واحد). والوكالة في انتظار توفير الاعتمادات الضرورية من المجلس الجهوي ببنزرت لإعادة نشر طلب العروض

8- دراسة حماية الشريط الساحلي لبنزرت من الانجراف البحري

القسط الأول: من راس البلاط الى الحاجزالشمالي للميناء التجاري ببنزرت

القسط الثاني: شاطئ مامي

الإطار العام للمشروع

في نطاق البرنامج الوطني لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري، برمجت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي دراسة لحماية الشريط الساحلي لبعض المناطق من ولاية بنزرت الذي يشهد انجرافا حادا يستوجب التدخل العاجل وذلك بإنجاز الحلول المناسبة لحمايته من هذه الظاهرة.

مكونات و أجال الدراسة

يتمثل الهدف الأساسي من الدراسة في تقييم الوضع الحالي للشريط الساحلي لبنزرت واقتراح الحلول الناجعة والمناسبة لحمايته من الانجراف البحري. وتتكون الدراسة من قسطين:

القسط الأول: من رأس البلاط إلى الحاجز الشمالي للميناء التجاري ببنزرت

طول الشريط الساحلي الذي سيتم حمايته حوالي 7 كم. حددت الآجال الخاصة بإعداد القسط الأول بأربع عشر (14) شهرا بدون اعتبار آجال المصادقة ويتم الإنجاز على ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: تقييم الوضع الحالي لمنطقة التدخل وإعداد تصوّرات الحماية: 7 أشهر
- المرحلة الثانية: الدراسة التفصيليّة ودراسة التأثيرات على المحيط: 6 أشهر
- المرحلة الثالثة: الدراسة التنفيذيّة وإعداد ملفات طلب العروض:1 أشهر

القسط الثاني: شاطئ مامي

طول الشريط الساحلي الذي سيتم حمايته حوالي 2 كم. حددت الآجال الخاصة بإعدادالقسط الثاني بتسعة (9) أشهر بدون اعتبار آجال المصادقة ويتم الإنجاز على ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: تقييم الوضع الحالي لمنطقة التدخل وإعداد تصوّرات الحماية:4 أشهر
- المرحلة الثانية: الدراسة التفصيليّة ودراسة التأثيرات على المحيط: 4 أشهر
- المرحلة الثالثة: الدراسة التنفيذيّة وإعداد ملفات طلب العروض:1 أشهر

مراحل إعداد الصفقة

تم إسناد الصفقة إلى مكتب الدراسات MARITEC.وانطلقت الدراسة في 1 أكتوبر 2018.

كلفة الدراسة

يتم تمويل هذه الدراسة عن طريق ميزانية الدولة المخصصة لبرنامج حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري.

- تبلغ الكلفة الجملية للقسط الأول315 526,341 د.ت
- تبلغ الكلفة الجملية للقسط الثاني 183 439,680د.ت

مدى تقدم الدراسة إلى موفى 2020

تمت المصادقة على تقارير المرحلة الأولى من الدراسة بالنسبة للقسطين وتمّ افنطلاق في إعداد مكونات المرحلة الثانية.

ويبقى استهلاك الإعتمادات إلى حد الان بالنسبة للقسط الاول في حدود حوالي 180.000 دينار

ويبقى استهلاك الإعتمادات إلى حد الان بالنسبة للقسط الثاني في حدود حوالي 100.000 دينار

9-دراسة الجدوى الفنية والمالية والاقتصادية لمشروع استصلاح خليج المنستير

الإطار العام للمشروع

تبعا لمخرجات دراسة إستراتيجية إستصلاح خليج المنستير (من مدينة المنستير إلى مدينة صيادة) والتي كانت موضوع دراسة فنيّة سابقة بين سنتي 2009 و2011 حددت خلالها حلول حماية خليج المنستير من التلوث وركود المياه وذلك بجهر بعض المناطق من البحر لتحسين دوران المياه واستصلاح ضفاف الخليج.

وقد أنجز جزء من مشروع استصلاح خليج المنستير بتكلفة 20 مليون دينار (جهر 1مليون م3 من المواد البحرية واستعمالها لردم أرضيات على مساحة 65 هكتار بخنيس وقصيبة المديوني والتمديد في قنال خنيس بطول 840 متر).يتمثل الهدف الأساسي من هذه المهمة في دراسة الجدوى الفنية والمالية والاقتصادية لمشروع استصلاح والتهيئة المستدامة لخليج المنستير

مكونات الدراسة

تنقسم الدراسة إلى مرحلتين:

- المرحلة الأولى (5 أشهر)-تقييم نقدي لإستراتيجية الاستصلاح ودراسة فرص إحداث منطقة ذات نشاط اقتصادي مستدام،
- المرحلة الثانية (5 أشهر)- تحليل عوامل الجدوى الاقتصادية والمالية للمشروع

مراحل إعداد الصفقة

تم إسناد الصفقة الى مجمع مكاتب دراسات تونسي كويتي ' IHE / Best Engineering/AEC'.وانطلقت الدراسة في 1 ماي 2019 .

كلفة الدراسة

يتم تمويل هذه الدراسة عن طريق هبة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

و تبلغ الكلفة الجملية للدراسة **676 452,283 د.ت**

مدى تقدم الدراسة إلى موفى 2020

تم المصادقة على التقرير المرحلة الأولى من الدراسة والانطلاق في المرحلة الثانية المتمثلة في تحليل عوامل الجدوى الاقتصادية والمالية للمشروع.

ويبقى استهلاك الإعتمادات إلى حد الان في حدود حوالي 1170.000 دينار

10-دراسة مثال التصرف المندمج لسبخة الساحلين

الإطار العام:

تلعب سبخة الساحلين دورا هاما في المحافظة على التنوع البيولوجي من خلال تواجد عديد النباتات والحيوانات النادرة كما تعد إحدى النقاط التي تؤمنها الطيور المهاجرة.

إن الوضع البيئي المتردي لهذا الفضاء الحساس والناجم عن عدة أسباب من أهمها الزحف العمراني وتلاشي الفلاحة يستدعي التدخل العاجل للحد من الإنتهاكات التي تشهدها هذه السبخة للمحافظة على توازنها البيئي.

أهداف الدراسة :

في نطاق البرنامج الوطني تهيئة واستصلاح السباخ الساحلية، برمجت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي "دراسة مثال التصرف المندمج لسبخة الساحلين" للحد من الضغوطات الكبيرة التي تشهدها المناطق الرطبة وحمايتها وتهيئتها.

مكونات الدراسة وآجالها

حددت الآجال الخاصة بإعداد الدراسة 300 يوم بدون اعتبار آجال المصادقة ويتم الإنجاز على مرحلتين:

- المرحلة الأولى: تشخيص الوضع الحالي للسبخة.
- المرحلة الثانية: إعداد مثال التصرف والتهيئة.

يتمثل الهدف الأساسي من هذه الدراسة في تقييم الوضع الحالي للسبخة والمناطق المحاذية لها واقتراح الحلول الناجعة والمناسبة لحمايتها وتهيئتها.

تمويل الدراسة

يتم تمويل هذه الدراسة عن طريق ميزانية الدولة المخصصة لبرنامج تهيئة واستصلاح السباخ الساحلية.

مدى تقدم الدراسة

تم بتاريخ 14 ديسمبر 2020 إرسال ملف تقييم العروض الفنية والمالية الى اللجنة الوزارية للصفقات العمومية للدرس وإبداء الرأي.

11- دراسة تحيين حلول حماية الشريط الساحلي لخليج تونس من الإنجراف البحري المنطقة الممتدة من قمرت إلى قرطاج:

بعد تشخيص الوضع البيئي لمنطقة خليج تونس (المنطقة الممتدة من كاب قمرت إلى قرطاج)وتحديد المتغيرات التي طرأت عليها تبين أن الوضعية البيئية في المنطقة ككل قد تغيرت بشكل لافت وأن الضرر البيئي جراء الانجراف البحري قد تفاقم وامتد إلى مناطق محاذية لم تكن متضررة سابقا وأن الأخذ بعين الاعتبار لكل هذه المتغيرات يستوجب أشغالا ميدانية إضافية ضرورية لتحيين الدراسات الفنية السابقة، و في هذا الاطار قامت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي بالإعلان عن طلب عروض لإنجاز دراسة تحيين حلول حماية الشريط الساحلي لخليج تونس من الانجراف البحري.

قامت الوكالة بنشر طلب العروض على موقع منظومة الشراءات العمومية على الخط www.tuneps.tn بتاريخ 22 أكتوبر 2019 . تم عرض ملف تقييم العروض الفنية والمالية على أنظار اللجنة الوزارية للصفقات العمومية للدرس وإبداء الرأي.

12- دراسة جدوى لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي وذلك باستعمال التقنيات اللينة في السواحل الشمالية لخليج تونس والسواحل الشرقية لجزيرة جربة.

الإطار العام:

في إطار التصرف المندمج في المناطق الساحلية وتنفيذ مشروع " التصدي لمظاهر قابلية التضرر والمخاطر الناتجة عن تغير المناخ في المناطق الساحلية الهشة التونسية" الممول من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قامت وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي بإختيار مكتب

دراسات للقيام بدراسة جدوى لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي وذلك باستعمال التقنيات اللينة في السواحل الشمالية لخليج تونس والسواحل الشرقية لجزيرة جربة .

مواقع الدراسة

تم إختيار موقعين ذوي أولوية وذلك استنادا على دراسات وبيانات علمية وذلك بهدف اقتراح حلول باستعمال التقنيات اللينة لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي بالموقعين التاليين:

- السواحل الشمالية لخليج تونس:المنطقة الممتدة من سيدي علي المكي إلى حدود شواطئ الحسيان.
- السواحل الشرقية لجزيرة جربة: المنطقة الممتدة من سهم راس الرمل بجربة إلى راس موقع للآ حضرية بجربة.
- *أهداف الدراسة :*

يهدف مشروع دراسة جدوى لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي وذلك باستعمال التقنيات اللينة في السواحل الشمالية لخليج تونس والسواحل الشرقية لجزيرة جربة إلى:

- حماية السواحل الشمالية لخليج تونس والسواحل الشرقية لجزيرة جربة،
- التصدي لقابلية التضرر الناتج عن تغير المناخ بالموقعين،
- إظهار الإيجابيات الناتجة عن قدرة الطبيعية للتصدي للمخاطر الناتجة عن تغيير المناخ،
- تقوية القدرات الوطنية لنشر التقنيات الحديثة لتأقلم المناطق الساحلية الهشة مع تغيير المناخ،

اقتراح مشاريع نموذجية وتجريبية لحماية الشريط الساحلى المهدد بالانجراف البحري

كما أن التقنيات التي ستنبثق عن الدراسة ستكون نتيجة لتجميع وتحليل معطيات علمية (هيدروديناميكية، إيكولوجية جيومرفولوجية ...) وذلك حتى تكون ذات جدوى في التصدي لمظاهر قابلية التضرر الناتج عن تغير المناخ.

مكونات المشروع

تشمل مكونات الدراسة العناصر التالية:

- تشخيص وتحليل المعطيات الببليوغرافية،
- اقتراح الحلول التقنية اللينة،
- دراسة جدوى للحلول المقترحة،
- مقارنة الحلول التقنية المقترحة وذلك بالاعتماد على مؤشرات لاختيار الحل الأنجع،
- إعداد ملفات طلب العروض.

مدة الدراسة

حددت مدة إنجاز الدراسة بـإحدى عشر شهرا(11) موزعة كما يلي:

- المرحلة الأولى : التشخيص واقتراح الحلول (5) أشهر
- المرحلة الثانية: دراسة مفصلة للحلول التي تم اختيارها (4) أشهر
- المرحلة الثالثة: إعداد ملفات طلب العروض (2) أشهر
- انطلقت الدراسة منذ 10 أفريل 2018.

تمويل الدراسة

يتم تمويل الدراسة عن طريق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في إطار مشروع " التصدي لمظاهر قابلية التضرر والمخاطر الناتجة عن تغير المناخ في المناطق الساحلية الهشة التونسية".

التكلفة:

تقدر كلفة المشروع بـ 179 ألف دينار دون إعتبار الأداء على القيمة المضافة.

تقدم المشروع:

قدرت نسبة تقدم الأشغال إلى غاية موفى شهر ديسمبر 2020 بنسبة 100%

13- دراسة تهيئة فسحة شاطئية بمنزل عبد الرحمان على ضفاف بحيرة بنزرت

الإطار والأهداف:

في إطار البرنامج المندمج لإزالة التلوث بمنطقة بحيرة بنزرت" تمت برمجة تهيئة ضفاف بحيرة بنزرت وإحداث كرنيش بمنطقة منزل عبد الرحمان تشرف على تنفيذه وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي،.

موقع الدراسة

تم اختيار الموقع على ضفاف بحيرة بنزرت بمنطقة منزل عبد الرحمان و ذلك في إطار تشاركي مع مختلف الأطراف المتدخلة والمستفيدة من البرنامج (المؤسسات الصناعية ومؤسسات البحث العلمي والهياكل العمومية والسلط الجهوية والمجتمع المدني).

أهداف المشروع

يهدف مشروع دراسة تهيئة فسحة شاطئية بمنزل عبد الرحمان إلى:

- تثمين المنطقة الساحلية بمنطقة منزل عبد الرحمان،
- تهيئة فضاء للتنزه ،
- تحسين ظروف عيش المواطنين و جودة الحياة ،
- تقوية القدرات الوطنية لنشر التقنيات الحديثة لتهيئة المناطق الساحلية،

مكونات المشروع

تشمل مكونات الدراسة العناصر التالية:

- تشخيص وتحليل المعطيات ،
- اقتراح سيناريوهات تهيئة ،
- دراسة تفصيلية للمقترح المصادق عليه،
- إعداد ملف طلب العروض.

مدة الدراسة

حددت مدة إنجاز الدراسة 210 يوم دون اعتبار أجال المصادقة على التقاريرموزعة كما يلي:

- المرحلة الأولى: التشخيص واقتراح الحلول (120) يوم
- المرحلة الثانية:دراسة مفصلة للحلول التي تم اختيارها (60) يوم
- المرحلة الثالثة:إعداد ملفات طلب العروض (30) يوم

تمويل الدراسة

يتم تمويل الدراسة عن طريق هبة من الاتحاد الأوروبي (آلية الاستثمار للجوار) التي تم إبرامها منذ ديسمبر 2014 وطبقا لاتفاقية التمويل الممضاة بين البنك الأوروبي للاستثمار ووزارة البيئة بتاريخ 2018/01/12

التكلفة:

تقدر الكلفة الجملية للمشروع ب 550 ألف أورو أما الدراسة فتقدر ب50 ألف دينار.

تقدم المشروع:

تم نشر طلب العروض من قبل الوكالة و تم إختيار مكتب الدراسات MARITEC و لان بصدد المصادقة على المرحلة الأولى من من قبل جميع الشركاء.

14. تحسين وتجميل الواجهات البحرية - الفسح الشاطئية

دأبت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي على معاضدة مجهود البلديات والمجالس الجهوية لتحسين الواجهات الساحلية بهدف النهوض بجودة الحياة وتحسين ظروف العيش إلى جانب توفير فضاء ترفيهي عائلي يساهم في تطوير السياحة الداخلية والخارجية.

وتندرج مشاريع الفسح الشاطئية ضمن البرنامج الوطني للفسح الشاطئية الذي تسعى الوكالة إلى تجسيمه بالتنسيق مع البلديات وذلك في شكل مساهمة مالية ومساعدة فنية.

ويهدف هذا البرنامج إلى:

- تهيئة وتثمين المناطق الساحلية المتاخمة للشواطئ،
- حماية الملك العمومي البحري من التجاوزات المتأتية من الضغط العمراني،
- تجميل الواجهات البحرية للمدن الساحلية،

- خلق فضاءات إضافية للتنزه والترفيه،
- تحسين إطار عيش المواطن بصفة عامة.

خلال سنة 2020 تم إمضاء إتفاقيات تمويل بعض مكونات أشغال الفسح الشاطئية بعدد من الولايات الساحلية حيث شملت الفسحة بحمام الشط بالإضافة إلى المساندة الفنية في الفسح التالية ، جربة ميدون ، جربة أجيم (الدار البيضاء و الشيخ يحي)، بنقردان ، جرجيس (الأميرة)، جرجيس الشمالية (حسي الجربي ، الأوماريت ، الرصيفات) ، حمام الأنف ، ملولش ، الهوارية....

كما قامت الوكالة بالموافقة المبدئية على دعم بلدية جربة حومة السوق بمبلغ 30 ألف دينار لترميم الفسحة الشاطئية جربة حومة السوق و الفسحة الشاطئية بحمام سوسة بمبلغ 70 ألف دينار و تهيئة الفسحة الشاطئية بقابس بمبلغ 100 ألف دينار .

.

15- برنامج التنظيف الآلي للشواطئ

في إطار أشغال التنظيف الآلي للشواطئ تم إبرام صفقة إطارية على امتداد 03 سنوات (2020-2021-2022) **لخمسة أقساط** وذلك بكلفة 1,8 مليون دينار سنويا بالنسبة للكمية القصوى و1,4 مليون دينار سنويا بالنسبة للكمية الدنيا.

التمويل : 40% عن طريق وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي و60% عن طريق صندوق حماية المناطق السياحية.

انطلقت الأشغال يوم 15 أوت 2020 وتواصلت إلى حدود 30 سبتمبر 2020 وقد شملت غربلة وتمشيط الرمال لـ88 شاطئ

وسيتم استكمال الكميات الدنيا في بداية سنة 2021 انطلاقا من شهر مارس.

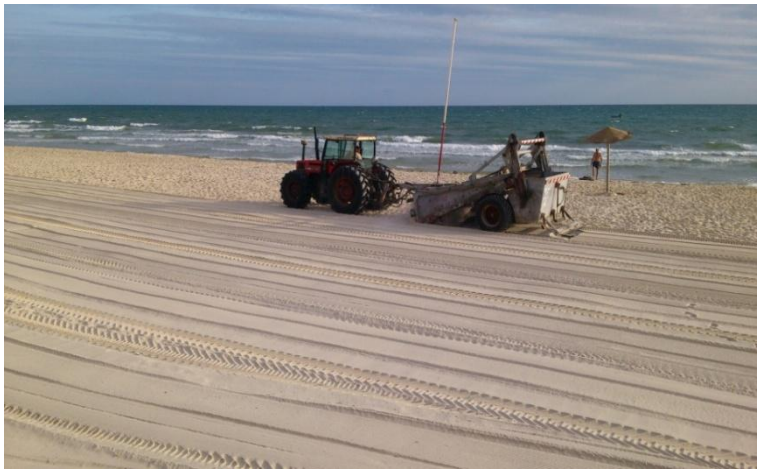

16. دراسة أمثلة إشغال الشواطئ:

في نطاق البرنامج الوطني لحماية وتهيئة الشريط الساحلي، برمجت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي دراسة تهيئة أمثلة إشغال الشواطئللحد من الضغوطات الكبيرة التي تشهدها الشواطئ التونسية من حيث عدد المنتصبين والمستغلين لهذا الفضاء الحساس حسب مقتضيات الفصل 5 من الأمر عدد 1847 لسنة 2014 المتعلق بالإشغال الوقتي للملك العمومي البحري حيث:

1. يتم إعداد أمثلة إشغال الشواطئ ومراجعتها من قبل وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي وذلك بالاعتماد على دراسات تقييمية للوسط الطبيعي لأجزاء الملك العمومي البحري المعنية وأوجه التصرف فيها بهدف تحديد المواقع القابلة للاستغلال في إطار الإشغال الوقتي.
2. تتم المصادقة على أمثلة إشغال الشواطئ بقرار من الوزير المكلف بالبيئة والتنمية المستدامة وباقتراح من وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي، بعد عرضها على الوزارة المكلفة بالسياحة والجماعة العمومية المعنية لإبداء الرأي في أجل شهرين.

وتم خلال سنة 2020 إنجاز المرحلة الثانية من دراسة أمثلة إشغال الشواطئ التالية:

- ولاية بن عروس: شواطئ رادس والزهراء وحمام الأنف.
- ولاية نابل: شواطئ تاكلسة والهوارية ومنزل تميم ومنزل حر وقربة وتازركة ونابل.

- ولاية سوسة: شواطئ حمام سوسة وشط مريم وطنطانة وبوفيشة.
- ولاية المنستير: شواطئ المنطقة السياحية والنخيل والفالاز والقراعية.
- ولاية المهدية: شواطئ المنطقة السياحية بالمهدية ورجيش وسلقطة.

17-إنجاز مركز إستقبال –دار البحيرة- بجربة.

.

الإطار والأهداف:

في إطار تنفيذ مثال التصرف لبحيرة بوغرارة، تمت برمجة إحداث مركز إستقبال بيئي وذلك بالتشاور مع المجتمع المدني والسلط الجهوية والمحلية. كما أن هذا المركز البيئي سيكون له دور رياديا في نشر الثقافة البيئية والتعريف بالخصائص الإيكولوجية والموروث الطبيعي الذي تتميز به منطقة خليج قابس بصفة عامة وسيكون مقر لتنظيم دورات تحسيسية وتكوينية في مختلف المجالات البيئية.

مكونات المشروع:

تشمل مكونات المشروع العناصر التالية:

- بناء مركز استقبال
- تهيئة مأوى للسيارات.
- تهيئة حديقة و ذلك بغراسة أشجار زينة تتماشى مع طبيعة المنطقة.
- تركيز مشربة .
- تركيز سياج خشبي على طول محيط مركز الإستقبال .
- اقتناء و تركيز تجهيزات مختلفة (تنوير عمومي، حاويات، .....)

التكلفة:

تقدر كلفة المشروع بـ 670 ألف دينار مع زيادة بنسبة 29% لتبلغ 792 ألف دينار.

كما ساهم مشروع التصدي لمظاهر قابلية التضرر والمخاطر الناتجة عن تغير المناخ في المناطق الساحلية الهشة التونسية بدعم المشروع بمبلغ 70 ألف دينار يتمثل في تغليف الحائط الداخلي للبناية وإنجاز شبكة التطهير.

تقدم المشروع:

قدرت نسبة تقدم الأشغال إلى غاية موفى شهر ديسمبر2020 بـنسبة 90%.

النتائج المرتقبة:

- إستقبال زائري المنطقة الطبيعية ببحيرة بوغرارة وخليج قابس بصفة عامة.
- خلق فضاء للتعريف بالموروث الطبيعي للمنطقة
- تأمين زيارات لطالبي المعرفة من تلاميذ وطلبة و باحثين
- فضاء يستقطب دورات تكوينية و تحسيسية في مجال البيئة وعرض الخصائص الإيكولوجية للمنطقة
- مقر للفريق التقني المتصرف في المناطق الطبيعية و الوكالة بصفة عامة

الباب الثالث:

التأقلم مع التغيرات المناخية

RÉSILIENCE CÔTIÈRE
RISQUES CLIMATIQUES

انطلقت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي موفى سنة 2015 في تنفيذ مشروع **"التصدي لمظاهر قابلية التضرر والمخاطر الناتجة عن تغير المناخ في المناطق الساحلية الهشة التونسية"** المموّل من طرف صندوق البيئة العالمية / الصندوق الخاص بتغير المناخ، في إطار تعزيز إستراتيجيات التكيف الجديدة والتقنيات وخيارات التمويل للتصدي للمخاطر التي يفرضها تغير المناخ على السكان والقطاعات الاجتماعية والإقتصادية الرئيسية في المناطق الساحلية الأكثر هشاشة في تونس وبالخصوص منطقتي غار الملح من ولاية بنزرت وقلعة الاندلس من ولاية أريانة و جربة من ولاية مدنين.

وتشرف الوكالة على إنجاز مكونات المشروع وذلك بالتنسيق مع من برنامج الأمم المتحدة للتنمية بتونس وتبلغ التكلفة الجملية للمشروع حوالي 5,63 مليون دولار في شكل هبة من صندوق البيئة العالمية/الصندوق الخاص بتغير المناخGEF وبتصرف من برنامج الأمم المتحدة للتنمية بتونس PNUD.

تبلغ مدة إنجاز المشروع خمسة سنوات ممتدة من ديسمبر 2015 الى موفى ديسمبر2019. و للإشارة فقد تم التمديد في مدة الإنجاز إلى موفى شهر جوان 2021.

مكونات المشروع

1- تحسين القدرات القانونية و المؤسساتية للتخطيط والإستجابة للمخاطرالمتزايدة الناتجة عن التغيرات المناخية في المناطق الساحلية التونسية (التصرف في الملك العمومي البحري، مجلة التهيئة الترابية والتعمير، دراسة المؤثرات على المحيط، التصرف المندمج في المناطق الساحلية ،إعداد المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحسّاسة لجزيرة جربة وغيرها من الدراسات).

وفي هذا الإطار تم خلال سنة 2020 :

- الإنتهاء من المرحلة الثانية و الأخيرة للدراسة المتعلقة بالتعديلات القانونية والمؤسساتية والفنية مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الناتجة عن التغيرات المناخية في الإدارة المتكاملة للملك العمومي البحري.
- في إطار تطوير مجال مراقبة وحماية وتهيئة الشريط الساحلي وتحسين أداء الوكالة وإيجاد آليات مبتكرة للتصرف المندمج للمناطق الساحلية و إدخال إصلاحات على المنظومة الإدارية و القانونية و المؤسساتية والتنظيمية والمالية والفنية الحالية لمزيد النجاعة و الفاعلية خاصة على مستوى رصد و متابعة المنظومات البيئية والمحميات الساحلية و البحرية والتأقلم و الحد من مخاطر التغيرات المناخية و حسن إستغلال الملك العمومي البحري والتصدي للتجاوزات و إستعمال التكنولوجيات الحديثة للمساعدة على أخذ القرار وحسن تنفيذ الإستراتجيات الوطنية و الدولية الخاصة بحماية الشريط الساحلي والتنوع البيولوجي مع تعزيز التنسيق والتعاون بين جميع المتدخلين بالشريط الساحلي و تبسيط الإجراءات الإدارية مع المواطنين و المستثمرين و

المؤسسات الاقتصادية، **تم الانتهاء من الصيغة النهائية للضوابط المرجعية حول دراسة "الإصلاحات المؤسساتية والهيكلية و التنظيمية و الفنية والمالية لوكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي ".**

- بخصوص الدراسة المتعلقة بوضع إستراتيجية وطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية GIZC فقد تم الإنتهاء من جميع مراحل الدراسة كما تم الانتهاء من تصميم برنامج تهيئة المناطق الساحلية" PAC" لموقعي غار الملح وقلعة الأندلس وجزيرة جربة وذلك تبعا لمخرجات و توصيات ورشات العمل التشاركية المنعقدة مع جميع المتدخلين بالشريط الساحلي بجميع الولايات الساحلية .
- الإنتهاء من إعداد الصيغة النهائية للضوابط المرجعية بالتعاون مع الوكالة الوطنية لحماية المحيط لدعم تطوير المبادئ التوجيهية التقنية و الفنية لدمج التأقلم مع التغيرات المناخية في عملية التقييم و مراقبة المنضومات البيئية الساحلية.
- الإنتهاء من إعداد الصيغة النهائية للضوابط المرجعية من طرف خبيرقصد دعم الوكالة وبلديات جربة و قلعة الأندلس و غار الملح لتطوير وتنفيذ برنامج أشغال الشواطئ وإدراج التأقلم مع التغيرات المناخية بالبرنامج.
- في إطار دعم مالي لخمسة منظمات غير حكومية ONG والممثلة عن منطقتي غار الملح و قلعة الأندلس وجزيرة جربة قصد إنشاء و تنفيذ أنشطة و مشاريع خاصة بالتأقلم مع التغيرات المناخية وقع تقييم التقارير الفنية و المالية المقدمة من طرف المنظمات الخمسة وذلك بالاعتماد على خبير من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتونس.
- في إطار تنفيذ خطة الاتصال لمشروع "التصدي لمظاهر قابلية التضرر والمخاطر الناتجة عن تغير المناخ في المناطق الساحلية الهشة التونسية" قامت وكالة الإنتاج السمعي البصري المعينة من قبل المشروع في طور إعداد الملخصات للفيلم الوثائقي للمشروع وكبسولات الفيديو.

▪ تم الإنتهاء من الصيغة التمهيدية للمرحلة الثالثة و الأخيرة للدراسة المتعلقة بإعداد المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحسّاسة لجزيرة جربة مع الأخذ بعين الإعتبار التغيرات المناخية. كما عقدت يومي 08 و 16 ديسمبر 2020 ورشات عمل بجربة و تونس لمناقشة الصيغة التمهيدية للمرحلة االثالثة.

▪ في إطار دعم مجلة التهيئة الترابية والتعمير قدم الخبير بتاريخ 10 مارس 2020 الصيغة النهائية للمرحلة الثانية و الأخيرة للدراسة المتعلقة بتحديد المحاور الجديدة والتعديلات الرئيسية المقترحة مع الأخذ بعين الإعتبار محورالتأقلم مع التغيرات المناخية بمشروع CATU

▪ تم الإنتهاء من الدورات التكوينية حول إدماج التغيرات المناخية في تحليل هشاشة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وفي مجال التخطيط للتنمية لفائدة ممثلين عن منطقتي غار الملح و قلعة الأندلس وجزيرة جربة.

▪ تم الانتهاء من دعم المشروع للوكالة بإنشاء نقطة معلومات وتوعية و اتصال حول التأقلم مع التغيرات المناخية بجزيرة جربة من خلال إنهاء الأشغال التكميلية لمركز الإستقبال البيئي "دار البحيرة" .

▪ إنطلقت الوكالة بالتعاون مع المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعارعن بعد في دراسة وأشغال المسح الطوبوغرافي والأعماق للمنطقة الساحلية غارالملح - سليمان بواسطة الإستشعار عن بعد بتقنية الليزر « LIDAR » كما تمت موافقة وزارة الدفاع الوطني على القيام بالأشغال.

▪ تم الانطلاق في وضع قاعدة بيانات الخاصة بالمعطيات المناخية ر الأرصاد الجوية و التيارات المائية

2- تحسين القدرة على التأقلم مع التغيرات المناخية بالمناطق الساحلية الهشة والمهددة من خلال وضع تدابير وآليات مبتكرة للحد من مخاطر هذا التغير (مثال: خطّة التصدي للطوارئ من الفيضانات والانغمار بمياه البحر لمنطقتي جربة وغار الملح-قلعة الاندلس).

وفي هذا المجال تم خلال سنة 2020:

- إستلام الصيغة النهائية للدراسة للمرحلة الثانية و الأخيرة الخاصة بدراسة "جدوى إنجاز تدخلات فنية مرنة ومبتكرة لحماية الشريط الساحلي بالساحل الشمالي لخليج تونس وساحل شرق جزيرة جربة".

▪ في إطار تنفيذ المقترحات العاجلة الخاصة بالتدخلات الفنية المرنة والمبتكرة لحماية الشريط الساحلي من إنغمار مياه البحر ومن الإنجراف المنبثقة من دراسة جدوى إنجاز تدخلات فنية مرنة ومبتكرة لحماية الشريط الساحلي بالساحل الشمالي لخليج تونس وساحل شرق جزيرة جربة تم نشر ملف طلب العروض للمرة الثانية لكن دون جدوى.

- تم استلام الصيغة النهائية للدراسة الخاصة بخيارات تأقلم البحارة الناشطين بالمجال الفلاحي مع التغيرات المناخية.

- تم استلام الصيغة النهائية للمرحلة الثانية لدراسة تقييم المخاطر الساحلية الناتجة عن التغيرات المناخية وانجاز خطّة التصدي للطوارئ من الفيضانات والانغمار بمياه البحر بمنطقتي غار الملح- قلعة الأندلس وجزيرة جربة

- تم الانتهاء من إعداد الصيغة النهائية للضوابط المرجعية للدراسة الخاصة بإنشاء نظام إنذار مبكر ضد انغمار مياه البحر والفيضانات والعوامل المناخية. وللإشارة فانه سيتم تنفيذ هذه الدراسة بالتعاون مع المعهد الوطني للرصد الجوي.

▪ تم الانتهاء من إعداد الصيغة النهائية للضوابط المرجعية للدراسة الخاصة بتطوير وتنفيذ المؤشرات الخاصة بالتغيرات و المخاطر على الشريط الساحلي.

▪ تم الانتهاء من إعداد الصيغة النهائية للضوابط المرجعية لدراسة جدوى حول تدريج الإنجازات و المشاريع الخاصة بالتأقلم مع التغيرات المناخية مع زيارات ميدانية.

3- إيجاد وتبني آليات اقتصادية مبتكرة ومستدامة لتعزيز التأقلم الساحلي مع التغيرات المناخية (مثال: إجراءات التأقلم من طرف المجتمعات المحلية).

تم خلال سنة 2020:

- تم إستلام ومناقشة وتحيين الصيغة التمهيدية للمرحلة الثانية لدراسة **تحليل وتعزيز الآليات المالية المتعلقة بالبيئة والتكيف مع تغير المناخ.**
- تم إستلام ومناقشة وتحيين الصيغة التمهيدية للمرحلة الثانية لدراسة **التقييم الاقتصادي والمؤسساتي لتأقلم الشريط الساحلي التونسي مع تغير المناخ.**
- تم إستلام ومناقشة وتحيين الصيغة النهائية لجميع مراحل الدراسة **تحليل آليات تمويل تأقلم الشريط الساحلي مع التغيرات المناخية وإمكانية الفرص المتاحة لتونس.**
- تم إستلام ومناقشة وتحيين الصيغة التمهيدية للمرحلة الثانية لدراسة **تعميم تدخلات التأقلم مع التغيرات المناخية على كامل الشريط الساحلي.**
- تم إستلام ومناقشة وتحيين الصيغة التمهيدية للمرحلة الثانية لدراسة **تقييم إمكانية خلق فرص عمل "نشاط بيئي أخضر" حول التأقلم مع التغيرات المناخية والتصدي للكوارث المناخية بالمناطق الساحلية التونسية**

الباب الرابع:
التصرف في المنظومات البيئية الساحلية و البحرية

في إطار التصرف في المناطق الطبيعية بهدف الحفاظ على الرصيد الوطني من التنوع البيولوجي وضعت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي تحت إشراف الوزارة المكلفة بالبيئة برنامجا لإحداث محميات بحرية وساحلية تشمل عدة مناطق، منها أرخبيل جالطة وزمبرة وقوريا وطبرقة وأرخبيل قرقنة ومنطقة كاب نيقرو وجزر الكنائس و سيدي علي المكي و راس الرمل...

ويشتمل هذا البرنامج على :

- تطوير القانون الإطاري للمحميات البحرية والساحلية والعمل على تطبيقه.
- وضع منهجية عمل لإحداث و تطوير المحميات البحرية والساحلية.
- إعداد الدراسات الفنية لتشخيص المناطق المعنية ودراسات أمثلة التصرف المتعلقة بتحديد فضاءات التدخل والتهيئة والتصرف الخاصة بكل محمية.
- إعداد طلبات التمويل لإنجاز البرنامج.
- إنجاز الأنشطة والأشغال المتعلقة بتنفيذ أمثلة التصرف.

في سنة 2017 وبقرار من السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة أحدث المجلس الوطني للمحميات البحرية والساحلية الذي عقد اجتماعه الأول بتاريخ 12 جوان 2017 برئاسة السيد الوزير. وقد أفضى إلى المصادقة على إستراتيجية إحداث محميات بحرية وساحلية وإلى الشروع في الإجراءات القانونية لإحداث محميات جالطة وزمبرة وقوريا وجزر الكنائس.

وقامت الوكالة خلال سنة 2020 باستكمال الإجراءات للازمة لانطلاق عملية الاستقصاء حول المناطق الأربعة المصادق عليها من طرف المجلس الوطنى للمناطق المحمية البحرية والساحلية.

وقد شهدت سنة 2020 مواصلة تنفيذ الاتفاقيات وشراكات مع مؤسسات البحث العلمي وجمعيات مختصة في إطار مشروع التصرف المبني على النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك والاستخدامات الأخرى للبيئة البحرية مع إحداث شبكة للمحميات البحرية والساحلية بشمال البلاد.

كما تواصل تنظيم الزيارات بمحمية جالطة بالشراكة مع ولاية بنزرت ومنطقة الحرس الوطني ببنزرت والجمعية المتوسطية للأنشطة البيئية.

هذا وتم خلال سنة 2020:

- استكمال تحيين دراسة مثال التصرف في المنطقة المحمية البحرية والساحلية لأرخبيل الكنايس بطريقة تشاركية طبقا للإطار القانوني الجديد.
- مواصلة وحدة التصرف التشاركي لجزر قوريا والشروع في التصرف الميداني في الجزر ومتابعة المراقبة العلمية لعدد من الأصناف النباتية والحيوانية.
- بداية التصرف التشاركي لأرخبيل جالطة والشروع في التصرف الميداني في الجزر ومتابعة المراقبة العلمية لعدد من الأصناف النباتية والحيوانية.
- بداية التصرف التشاركي لأرخبيل زمبرة والشروع في التصرف الميداني في الجزر ومتابعة المراقبة العلمية لعدد من الأصناف النباتية والحيوانية.
- بداية التصرف التشاركي لجزر الكنايس والشروع في التصرف الميداني في الجزر ومتابعة المراقبة العلمية لعدد من الأصناف النباتية والحيوانية.
- نشر ملف مناقصة لانجاز أشغال تهيئة ايكولوجية بالمساحات المحمية البحرية والساحلية.
- نشر طلب عروض لدراسة تحيين مثال التصرف المندمج في منطقة رأس الرمل جربة للمرة الثانية
- مواصلة أشغال تركيز معدات إرساء القوارب للمحمية البحرية والساحلية بطبرقة.
- نشر ملف مناقصة لتنفيذ أنشطة المخطط الإقليمي للنفايات البحرية (Marine Litter Med)

1. المتابعة الإيكولوجية

- متابعة أصناف نادرة مهددة بالانقراض من الطيور في أرخبيلي جالطة وزمبرة والمناطق الرطبة بالوطن القبلي وجزر قوريا والكنايس.
- متابعة التفاعل بين أنشطة الصيد البحري وطيور "جلم الماء" بالتعاون مع المعهد الوطني للعلوم الفلاحية بتونس.
- تشخيص ومتابعة ايكولوجية للطيور الغير مائية بجزيرتي جالطة وزمبرة بالشراكة مع جمعية أحباء الطيور.
- متابعة تعشيش السلحفاة البحرية بأرخبيل قوريا.
- متابعة توافد الزائرين بكل من أرخبيل قوريا وجالطة وزمبرة والكنايس
- المشاركة في مراقبة السلحفاة البحرية في شواطئ الزوارع بشمال البلاد

الباب الخامس:

رصد و متابعة المنظومات البيئية الساحلية و البحرية

يمثل المرصد الجهاز الديناميكي لجمع وتخزين ومعالجة ونشر البيانات والمعلومات الجغرافية والهيدروديناميكية والفيزيوكيميائية للوسط البحري والرصد الجوي بصفة منتظمة ومتواصلة وذلك بهدف المراقبة المستمرة للمنظومات الإيكولوجية الساحلية في إطار المساعدة على أخذ القرار في مجال حماية وتهيئة الشريط الساحلي وبالخصوص المتابعة والتصدي للمخاطر الناتجة عن تغير المناخ في المناطق الساحلية.

وقد تم خلال سنة 2020:

- الإنتهاء من المرحلة الثانية لدراسة إعداد ووضع نظام معلومات جغرافية مركزي حول الشريط الساحلي، كما تم وضع آليات ربط الصلة بالأنترنات وعرض المعطيات المتوفرة بشكل يسمح بالإطلاع عليها والاستفادة منها.

وتبلغ التكلفة الجملية للمشروع 267,680 ألف دينار بإحتساب الآداء على القيمة المضافة.

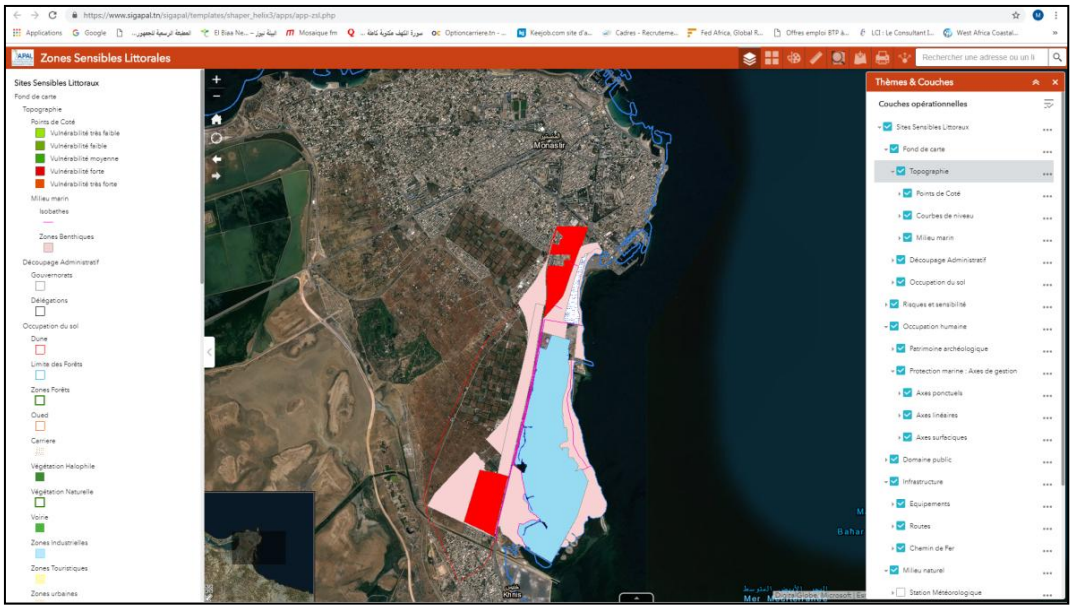

- تم انجاز تقرير تقييم العروض لدراسة التحديد الجغرافي للشريط الساحلي التونسي، وتم إرساله لعرضه على أنظار اللجنة العليا للصفقات.

وتهدف هذه الدراسة إلى إصدار علامات جغرافية دقيقة لتحديد حدود فضاء الشريط الساحلي التونسي من خلال إعداد خرائط موضوعية تعتمد على قواعد بيانات خاصة بالمكونات الطبيعية والاصطناعية للشريط الساحلي حسب المناطق ومن ثم إصدار النصوص القانونية الضرورية .

- يتم البحث عن مصادر تمويل لإنجاز دراسة " تطور بعض المؤشرات البيئية الخاصة بالشريط الساحلي" عبر التعاون الدولي نظرا لما يشهده الشريط الساحلي التونسي من إنجراف ساحلي حاد و ضغط عمراني شديد بالعديد من المناطق.

- يواصل المرصد تخزين الدراسات والتقارير والخرائط والوثائق التي تحصل عليها عبر تطبيقة إلكترونية أعدت للغرض.

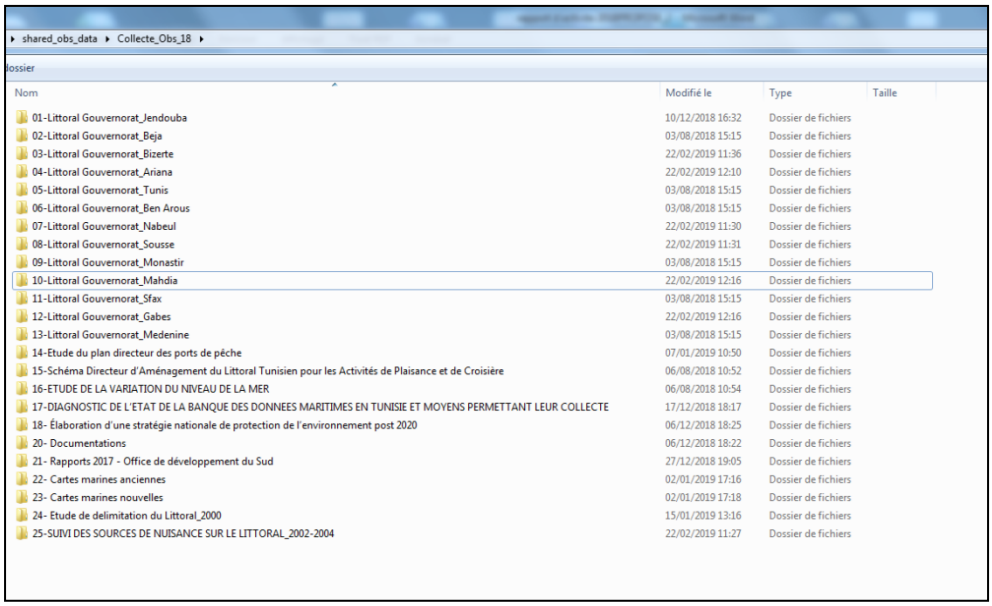

- يواصل المرصد في تسجيل وتخزين مواقع خطوط السواحل الحينية عبر المنظومة المعلوماتية "Rivages" المتصلة بالأقمار الصناعية والهواتف الذكية.

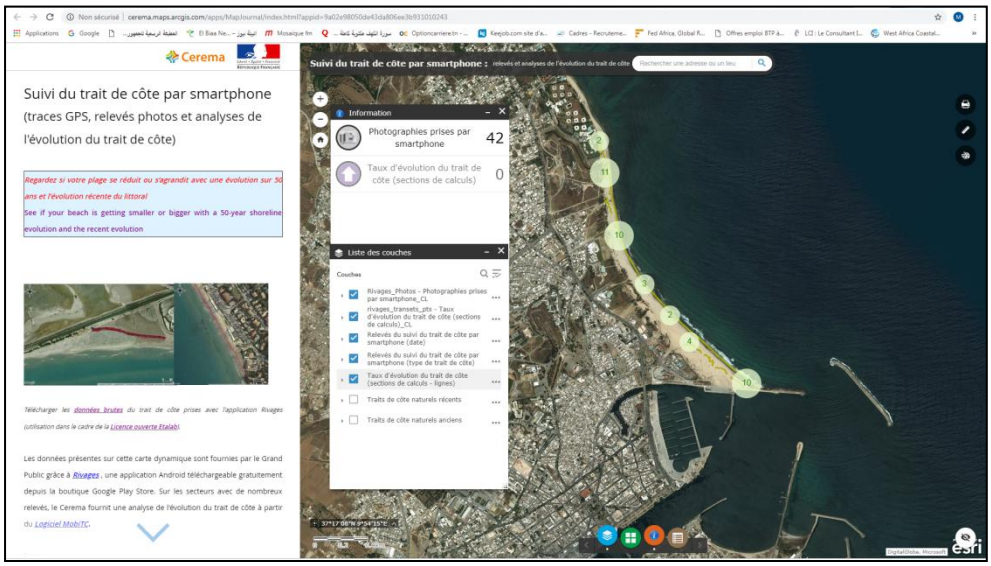

- يواصل المرصد إعداد ملف طلب العروض الخاص بتحيين دراسة مصادر النفايات السائلة على الشريط الساحلي وقد تم إرسال كراس الشروط إلى المركز الوطني للإستشعار عن بعد للمصادقة عليه حسب القوانين الجاري بها العمل.

- يواصل المرصد إعداد وإرسال مشاريع إتفاقيات إطاريـــة مختلفة بخصوص تبادل المعلومات والمعطيات الفنية والميدانية الخاصة بالشريط الساحلي وإرساء آليات من أجل تدعيم التبادل الفني والتكنولوجي وتوجيهها للعديد من المؤسسات والإدارات المعنية والمتدخلة بالشريط الساحلي وبذلك سيتم ترسيخ مبدأ الشراكة وتثمين المعطيات المتوفرة وقد تم إبرام إتفاقية خصوصية مع وزارة الدفاع الوطني متعلقة بضبط آليات تأمين الإرسال والتصرف بشبكة قيس المعطيات الخاصة بالعوامات البحرية وأجهزة قيس إرتفاع مستوى البحر التابعة لوكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي وإتفاقية ثانية مع المعهد الوطني للتراث.

الباب السادس:

التصرف في الملك العمومي البحري

يشمل التصرف في الملك العمومي البحري عمليات المراقبة الميدانية ومتابعة إسناد رخص الإشغال الوقتي وسحبها والمتابعة الفنية للزم وتسوية الوضعيات العقارية القابلة لذلك وفق التشريع الجاري به العمل، ونظرا لأهمية هذه المهام تقوم إدارة الملك العمومي البحري والتنسيق بين الجهات بإعداد تقرير نشاط سنوي للوقوف على أهم المكاسب والثغرات لرسم إستراتيجية عمل للسنوات القادمة ونقدم في هذا التقرير أهم المؤشرات والإحصائيات لسنة 2020.

1. أعوان المراقبة

يبلغ عدد الأعوان المكلفين بمراقبة الشريط الساحلي 44 عون باعتبار رؤساء الفروع الجهوية موزعين على 10 فروع جهوية، من ضمنهم 24 عون محلف أي بمعدل عون محلف كل 70 كلم من ضفاف البحر دون إعتبار السباخ الساحلية.

الفروع الجهوية	عدد الأعوان	عدد أعوان المراقبة	الأعوان المحلفين
الفرع الجهوي بتونس واريانة	5	5	1
الفرع الجهوي ببن عروس	3	3	1
الفرع الجهوي ببنزرت	7	6	3
الفرع الجهوي بنابل+قربة	12	9	3
الفرع الجهوي بسوسة	5	3	3
الفرع الجهوي بالمنستير	7	3	3
الفرع الجهوي بالمهدية	7	4	4
الفرع الجهوي بصفاقس	6	4	2
الفرع الجهوي بقابس	7	4	2
الفرع الجهوي بمدنين	4	3	2
المجموع	**63**	**44**	**24**

2. الإشغال الوقتي

نظرا للظروف التي شهدتها البلاد خلال سنة 2020 من حجر صحي شامل بسبب جائحة كورونا ونظرا إلى أن نسبة كبيرة من رخص الإشغال الوقتي التي وقع إسنادها سنة 2015 بعد صدور الأمر 1847 لسنة 2014 والمحددة في اجل أقصاه خمس سنوات تنتهي خلال سنة 2020، قامت الوكالة بما يلي :

1- التمديد في آجال قبول المطالب إلى غاية 22 ماي عوضا عن 31 مارس

2- استصدار أمر عدد 374 لسنة 2020 حول التمديد لمدة سنة لتراخيص الإشغال الوقتي الممنوحة سنة 2015 وتنتهي في سنة 2020 وقام صاحبها بإيداع مطلب في التجديد،

عقدت اللجنة الإستشارية لرخص الإشغال الوقتي 11 إجتماعا خلال سنة 2020 وبتت في 810 مطلب إشغال وقتي.

كما صادقت وزارة الشؤون المحلية والبيئة خلال سنة 2020 عدد إسناد 88 رخصة باقتراح من الوكالة، من ضمنها 35 رخصة جديدة و53 رخصة قديمة تم تحيينها، هذا إلى جانب سحب 01 رخصة لارتكاب صاحبها مخالفة.

وعلى هذا الأساس يصبح العدد الجملي للرخص سارية المفعول 975 سنة 2020.

توزيع الرخص الممنوحة لسنة 2020 حسب الولايات

الولاية	عدد الرخص الجديدة	عدد الرخص المحينة	العدد الجملي للرخص سارية المفعول
جندوبة	00	00	23
باجة	00	00	02
بنزرت	00	01	61
أريانة	05	00	52
تونس	00	01	
بن عروس	00	00	12
نابل	09	08	178
سوسة	02	01	129
المنستير	02	10	112
المهدية	01	05	75
صفاقس	00	04	51
قابس	08	02	48
مدنين	08	21	232

العدد الجملي	35	53	975

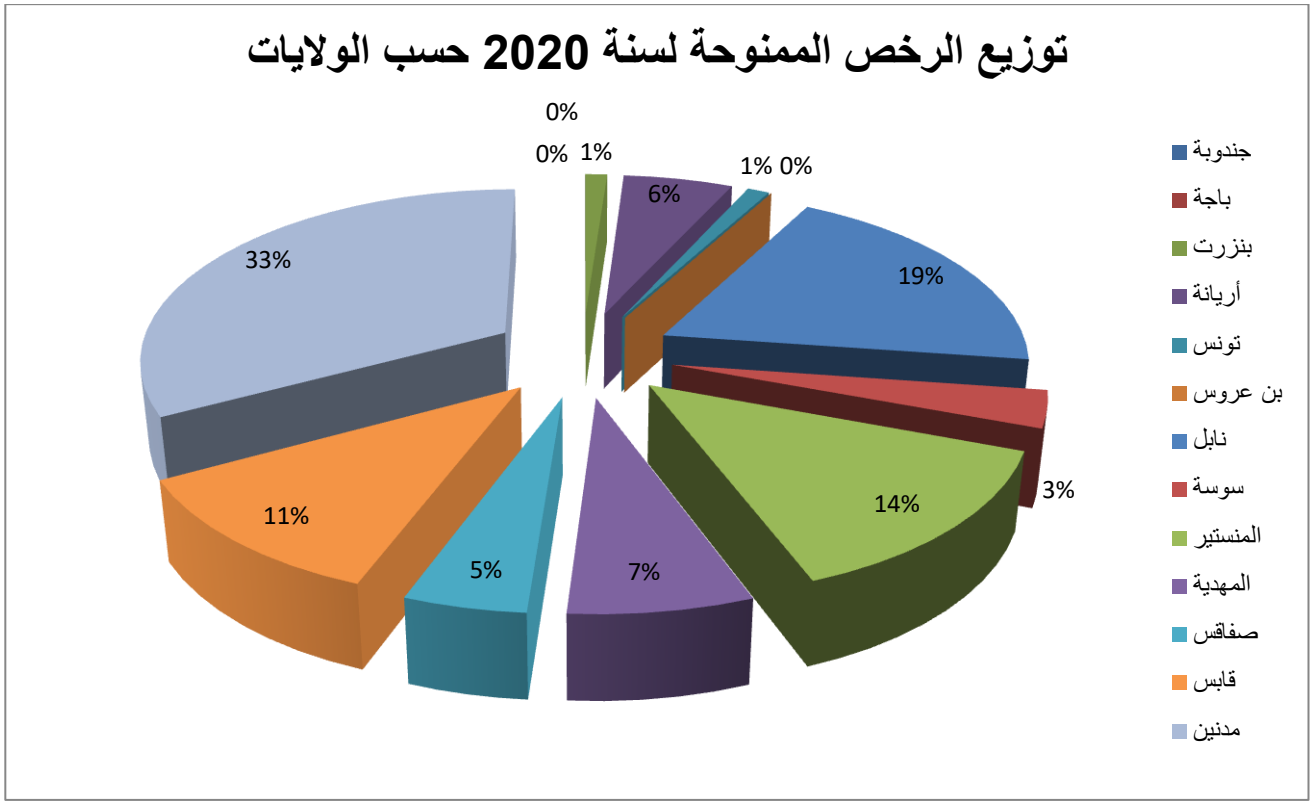

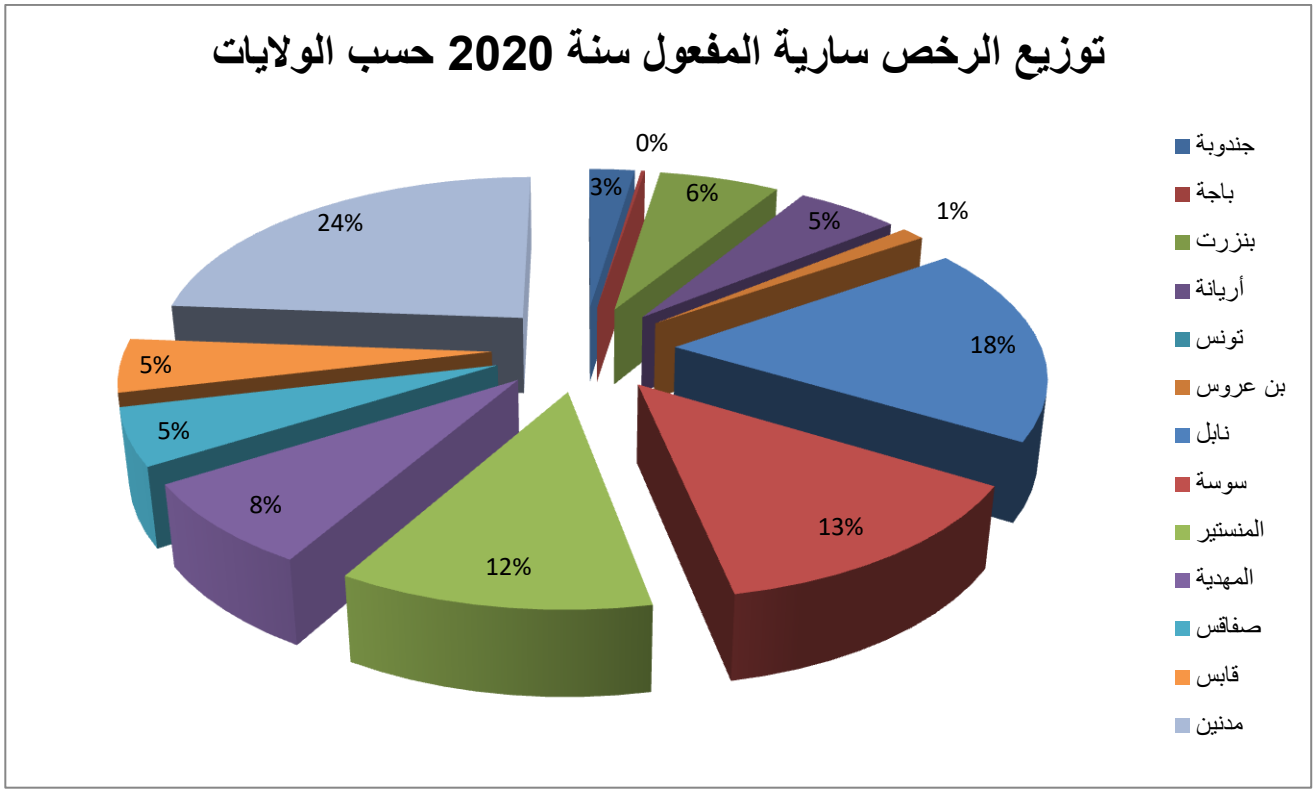

3. اللزم

بلغ عدد اللزم في طور الاستغلال إلى موفى ديسمبر 2020 ثلاثة عشر (13) لزمة:

- لزمة الميناء القديم بنزرت
- لزمة بحيرة اشكل
- لزمة بحيرة تونس
- لزمة بلدية طبلبة (المنستير)
- لزمة سبخة حلق المنجل (سوسة)
- لزمة شط القراقنة (صفاقس المدينة)
- لزمة كاب 3000 (المارينا الجديدة ببنزرت)
- لزمة كوتيزال (سباخ الملح)
- لزمة مأوى بمارينا الحمامات
- لزمة مارينا الحمامات
- لزمة مارينا القنطاوي
- لزمة مارينا المنستير
- لزمة سودبوتاس

4. مراقبة الملك العمومي البحري

تم خلال سنة 2020 معاينة عدد 710 مخالفة بالملك العمومي البحري وقد حرّرت في شأنها محاضر بحث مخالفات من قبل مصالح الوكالة ومصالح حرس السواحل او بصفة مشتركة، أحيلت إلى السادة وكلاء الجمهورية بالإضافة إلى مراسلة السلط الجهوية (الولاية والمعتمدية والبلدية) والإدارات الجهوية للتجهيز وأملاك الدولة والشؤون العقارية وكذلك المكلف العام بنزاعات الدولة قصد تمثيل الوكالة في الدعاوي القضائية المرفوعة ضدّ المخالفين.

توزيع عدد المخالفات المسجلة سنة 2020 حسب الولايات :

الولاية	عدد المخالفات المسجلة لسنة 2020
جندوبة	09
باجة	04
بنزرت	97
أريانة	10
تونس	29
بن عروس	35
نابل	65
سوسة	105
المنستير	64
المهدية	52
صفاقس	84
قابس	08
مدنين	148
الجملة	**710**

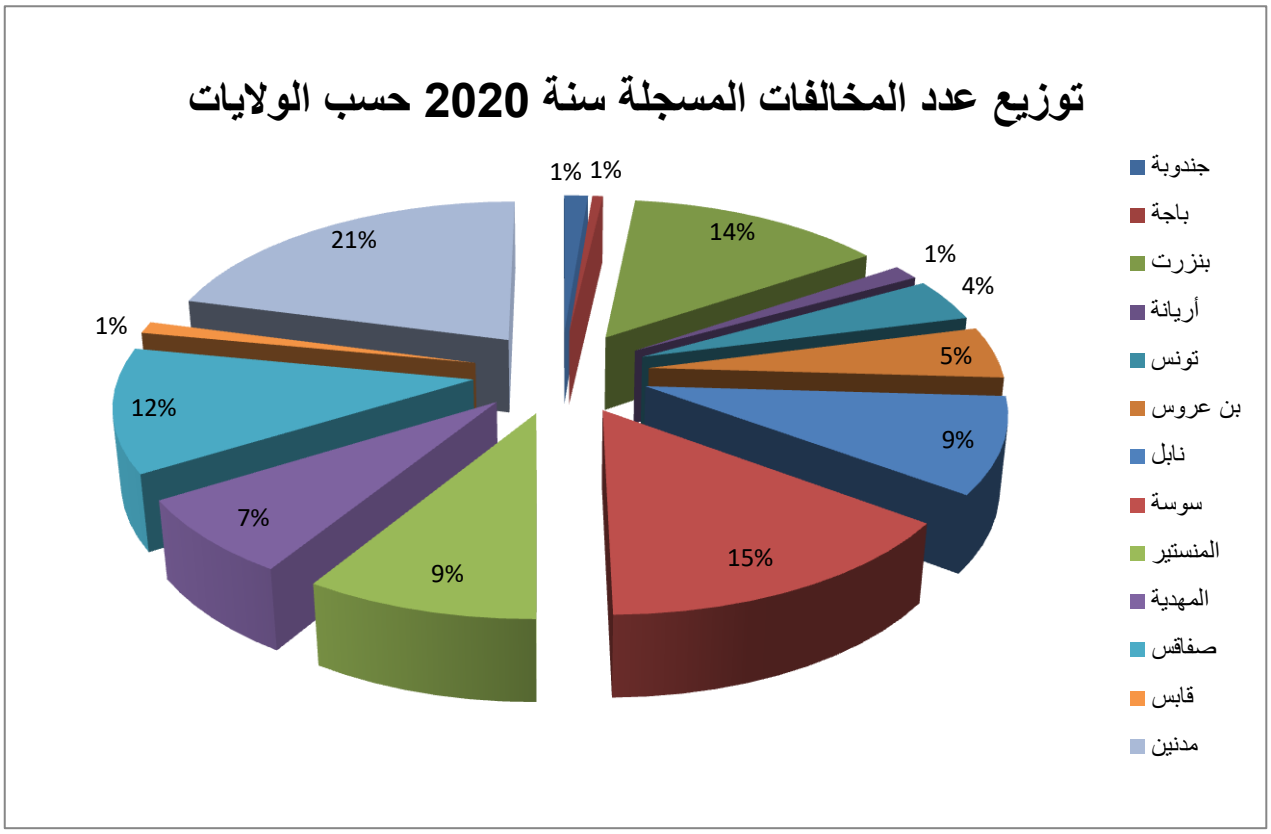

5. قرارات الهدم والإزالة وتنفيذها

يقوم رئيس الفرع الجهوي بإقتراح مشروع قرار هدم على السيد والي الجهة و/أو السيد رئيس البلدية المعنية الذي يقوم بدوره بإمضاء هذا القرار وتكليف القوة العامة بتطبيق هذا القرار.

1.5 الإزالات التلقائية

تمت إزالة 158 مخالفة بصفة تلقائية من قبل المخالفين أنفسهم وذلك بعد التنبيه عليهم.

2.5 الإزالات بالقوة العامة

تم خلال سنة 2020 استصدار حوالي 253 قرار هدم وإزالة، نفذ منها 04 قرارات بصفة جزئية أو كلية (بواسطة القوة العامة التي يتم تسخيرها من قبل السادة الولاة أو رؤساء البلديات).

جدول توزيع عدد الإزالات المسجلة سنة 2020 حسب الولايات :

الولاية	قرار إزالة	الإزالة التلقائية خلال سنة 2020	الإزالة بالقوة العامة خلال سنة 2020
جندوبة	09	00	00
باجة	04	01	00
بنزرت	95	00	00
أريانة	00	19	00
تونس	02		02
بن عروس	34	15	00
نابل	00	12	00
سوسة	29	22	02
المنستير	00	20	00
المهدية	00	17	00
صفاقس	35	07	00
قابس	00	05	00
مدنين	45	40	00
الجملة	**253**	**158**	**04**

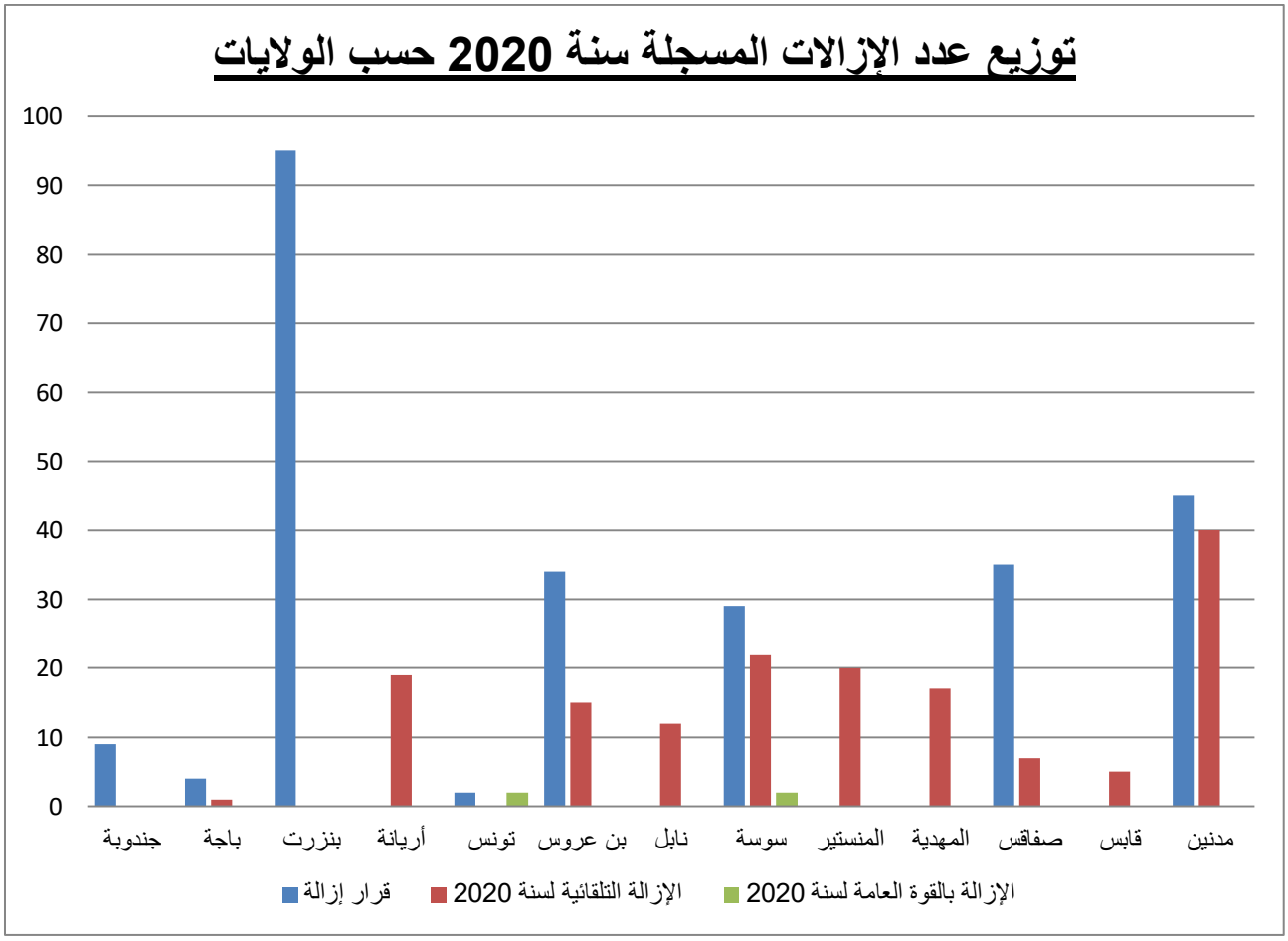
توزيع عدد الإزالات المسجلة سنة 2020 حسب الولايات
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
جندوبة
باجة
بنزرت
أريانة
تونس
بن عروس
نابل
سوسة
المنستير
المهدية
صفاقس
قابس
مدنين
قرار إزالة
الإزالة التلقائية لسنة 2020
الإزالة بالقوة العامة لسنة 2020

الباب السابع:

الشؤون القانونية والنزاعات

1. الجانب التشريعي

اعتبارا للظرف الذي مرت به الوكالة جراء جائحة كورونا، ونظرا لتعطل أعمال الإدارة وخاصة اللجنة الاستشارية المكلفة بدرس مطالب التجديد للتراخيص القديمة في الإشغال الوقتي للملك العمومي البحري خلال كامل فترة الحجر الصحي، تم إصدار الأمر الحكومي عدد 374 لسنة 2020 المؤرخ في 23 جوان 2020 المتعلق بالتمديد المؤقت والاستثنائي في مدة تراخيص الإشغال الوقتي للملك العمومي البحري للتخفيف من تداعيات انتشار فيروس "كورونا" كوفيد.
ويهدف هذا الأمر الحكومي إلى تمكين الشاغلين الذين استوفوا المدة القانونية حسب التراخيص الممنوحة لهم من مواصلة نشاطهم وذلك لمدة سنة إضافية.

وبخصوص مراجعة النصوص الحالية، تعهدت الوكالة خلال استراتيجية عملها بالنظر في المحاور التالية:

- مراجعة قانون إحداث وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي.
- مراجعة أحكام القانون المتعلق بالملك العمومي البحري
- مراجعة الأمر عدد 1847 لسنة 2014 المؤرخ في 20 ماي 2014 المتعلق بالإشغال الوقتي للملك العمومي البحري.

والملاحظ أنه تم إعداد تصورات أولية بخصوص المشاريع المذكورة وهي محل الدرس على مستوى الهياكل الداخلية للمؤسسة على أن يتم مواصلة التشاور بشأنها مع سلطة الإشراف ومختلف الهياكل المعنية قبل إحالتها بصفة نهائية للجهات المختصة.

وللإشارة فإنه بمناسبة مرور 25 سنة على إحداث الوكالة تتم حاليا عملية تقييم لمدى نجاعة النصوص القانونية بهدف تطويرها وجعلها مواكبة لمتطلبات حماية البيئة الساحلية وتحقيق التنمية المستدامة للشريط الساحلي.

وللتذكير، فإن وضع التصورات الخاصة بمراجعة القانون المتعلق بالملك العمومي البحري قد سبقته دراسة تم إنجازها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك في إطار تجسيم

مشروع التصدي للمخاطر المترتبة عن التحولات المناخية بالمناطق الساحلية الهشة بالبلاد التونسية.

وفي نفس السياق، تم خلال سنة 2020 عرض على أنظار مجلس نواب الشعب مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على انضمام الجمهورية التونسية لبروتوكول بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المتوسط.

هذا وقد تقرر إرجاء النظر لمزيد التشاور مع المصالح الإدارية المختصة قبل إعادة عرضه من جديد للمصادقة عليه.

كما أن الوكالة في انتظار إمضاء ونشر مشروع قرار يتعلق بضبط معاليم الإشغال الوقتي للملك العمومي البحري قصد تحيين المعاليم الحالية الذي شهد تعطيل بسبب إشكال يتعلق بالصياغة، إلا أنه من المؤمل تجاوز هذه العثرات وإصدار القرار المذكور خلال سنة 2021.

ومن جهة أخرى وعلى مستوى الإجراءات الترتيبية تولت الوكالة سنة 2020 إصدار مذكرة داخلية تتضمن إجراءات التنسيق مع مصالح الحرس البحري بخصوص رفع المخالفات وإحالتها إلى النيابة العمومية والفصل السريع بشأنها.

ويعد هذا الإجراء ذو أهمية بالغة في تحسين طرق التصدي للمخالفات علما أنه تم بناء على نتائج جلسة عمل على مستوى المديرين العامين لمصالح الحرس الوطني والوكالة بهدف تحديد طرق التنسيق العملي بين الفروع الجهوية للوكالة ومراكز الحرس الوطني.

2. مساهمة الوكالة في إعداد النصوص التنظيمية

شاركت الوكالة خلال سنة 2020 في درس وإبداء الرأي حول عدة مشاريع نصوص تشريعية ذات العلاقة بمجال اختصاصها من ذلك على سبيل الذكر:

- مشروع قانون يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 37 لسنة 1991 المؤرخ في 8 جوان 1991 المتعلق بالإحداث الوكالة العقارية الصناعية.
- مشروع مرسوم يتعلق بضبط أحكام خاصة بحالات التمديد في عقود اللزمات.

- مشروع أمر حكومي يتعلق بالقواعد العامة والمشتركة لكيفية التصنيف والتعامل مع المعلومات العمومية.
- مشروع أمر حكومي يتعلق بضبط شروط وإجراءات منح اللزمات.
- مشروع أمر حكومي يتعلق بتنظيم العمل عن بعد بالنسبة لأعوان الدولة والجماعات المحلية والهيئات والمؤسسات والمنشآت العمومية.
- مشروع حول "الدليل الأرضي" الخاص بمشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، أتشرف بموافاتكم بالملاحظة التالية:

أما على مستوى التراتيب الخاصة بمراجعة حدود الملك العمومي البحري، فقد تم عرض مشروعين في الغرض كالتالي:

- مشروع أمر حكومي يتعلق بتحديد الملك العمومي البحري لمنطقة مدغشقر من معتمدية صفاقس من ولاية صفاقس.

- مشروع قرار مشروع قرار يتعلق بالشروع في إجراء عمليات تحديد ومراجعة تحديد الملك العمومي البحري لمنطقة الدخيلة ومنطقة خنيس ومنطقة قصيبة المديوني ومنطقة رأس الديماس من ولاية المنستير.

3. النزاعات القضائية

بقطع النظر عن رفع المخالفات المرتكبة بالملك العمومي البحري والتي تحال مباشرة إلى السيد وكيل الجمهورية، تولت الوكالة رفع عدد 8 قضايا لدى المحاكم العدلية عن طريق محامين من بينها ما تم استئنافه أو تعقيبه من أحكام جارية، وهي قضايا تتعلق أساسا من حيث الموضوع بطلب الخروج لعدم الصفة بالنسبة للمخالفين المتحوزين على أجزاء عقارية بالملك العمومي البحري.

أما بخصوص القضايا المنشورة لدى المحكمة الإدارية من قبل المتعاملين مع الإدارة، تولت الوكالة تقديم إجابتها للمحكمة المذكورة والبالغ عددها21 قضايا تتعلق أساسا بطلب توقيف

وإلغاء قرارات هدم صادرة من قبل الوالي المختص ترابيا ضد المخالفين الذي قاموا باعتداءات والتحوّز على أجزاء الملك العمومي البحري.

كما أن عددا من القضايا المذكورة تتعلق بطلب الرجوع في قرارات سحب التراخيص في الإشغال الوقتي للملك العمومي البحري بالنسبة للمخالفين الذين أخلوا بالتزاماتهم من حيث احترام محتوى التراخيص الممنوحة لهم.

4. اجتماعات مجلس المؤسسة لوكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي

تم خلال سنة 2020 عقد 5 جلسات مبوبة كالآتي:

- اجتماع مجلس المؤسسة عدد 87 بتاريخ 16 جانفي 2020 (جلسة استثنائية بمناسبة تعيين مدير عام بالنيابة للوكالة).
- اجتماع مجلس المؤسسة عدد 88 بتاريخ 12 مارس 2020
- اجتماع مجلس المؤسسة عدد 89 بتاريخ 05 أوت 2020
- اجتماع مجلس المؤسسة عدد 90 بتاريخ 28 أوت 2020(جلسة استثنائية بمناسبة تعيين مدير عام بالنيابة للوكالة).
- اجتماع مجلس المؤسسة عدد 91 بتاريخ 17 ديسمبر 2020

الباب الثامن:

التعاون الدولي

1.برنامج حماية الشريط الساحلي التونسي:

يشكو الشريط الساحلي التونسي من عديد الضغوطات الناتجة عن الأنشطة الإقتصادية (سياحية وصناعية)، هذا إلى جانب التأثيرات السلبية الناتجة عن التغيرات المناخية وتواتر العواصف بأكثر حدة حيث من المتوقع أن يرتفع مستوى البحر بين 30 و50 صم بحلول سنة 2050.

كل هذه العوامل تسببت في اضطراب التوازنات البيئية الساحلية مثل الشواطئ الرملية والتي يقدر طولها بحوالي 670 كلم. وقد ترتب عن هذا الاختلال بروز ظاهرة الإنجراف البحري الحاد على طول حوالي 300 كلم من السواحل الرملية التونسية.

في إطار حماية واستصلاح الشريط الساحلي وللحدّ من ظاهرة الانجراف البحري التي تهدد الشواطئ التونسية، تنجز وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي برنامج حماية الشريط الساحلي التونسي من الانجراف البحري الممول في إطار التعاون المالي التونسي الألماني على النحو التالي:

- 75% هبة من المؤسسة الألمانية للتنمية والإعمار KfW
- 25% ميزانية الدولة

وستمكن المشاريع المدرجة ضمن المرحلتين الأولى والثانية من برنامج حماية الشريط الساحلي التونسي من الانجراف البحري من حماية حوالي 30 كلم من السواحل المنجرفة بكلفة تناهز 70 مليون دينار، وفي ما يلي مدى التقدم في إنجاز المشاريع المذكورة:

- تم خلال الفترة 2013-2019 إنجاز مشاريع الحماية من الإنجراف البحري لحوالي 20 كلم من الشريط الساحلي بكلفة ناهزت 43 مليون دينار وقد شملت سواحل كل من قرقنة (11 كلم بكلفة 13 مليون دينار) ورفراف (2 كلم بكلفة 16 مليون دينار) وسوسة الشمالية (4,5 كلم بكلفة 14 مليون دينار).
- تم خلال سنة 2020 الإنتهاء من إنجاز أشغال الحماية من الإنجراف البحري للشريط الساحلي الممتد من سليمان إلى حمام الشط على طول 6,5 كلم وبكلفة ناهزت 23,5 مليون دينار.
- سيتم سنة 2021 استكمال أشغال استصلاح الكثبان الرملية الساحلية باستعمال التقنيات اللينة بكل من طبرقة والديماس بالمنستير والمهدية وجرجيس خلال على

طول 4 كلم وبكلفة تقدر بـ 1 مليون دينار (نسبة تقدم الأشغال 70 %إلى موفى ديسمبر 2020).

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن استكمال أشغال القسط المتبقي سيتم من خلال تصنيع مصدّات الرياح محليّا، طبقا لدراسة فنية أنجزت في الغرض، ممّا سيمكّن من تجنّب إستيراد هذه المعدات من الخارج (فرنسا) كما كان عليه الحال بخصوص القسط المنجز.

جدول متابعة المشاريع المدرجة ضمن المرحلتين الأولى والثانية من برنامج حماية الشريط الساحلي التونسي من الانجراف البحري

الولاية	المشروع	الكلفة (م. دينار)	إنطلاق الأشغال	استكمال المشروع	التقدم في الإنجاز
صفاقس(قرقنة)	حماية الشريط الساحلي بقرقنة على طول حوالي 11 كلم.	13	فيفري 2015	فيفري 2017	%100
بنزرت (رفراف)	حماية الشريط الساحلي بشاطئ رفراف على طول حوالي 2 كلم.	16	نوفمبر 2016	جانفي 2019	%100
سوسة (سوسة وحمام سوسة وشط مريم وهرقلة)	حماية الشريط الساحلي بسوسة الشمالية على طول حوالي 4,5 كلم.	14	أكتوبر 2016	مارس 2019	%100
نابل وبن عروس (سليمان وحمام الشط)	حماية الشريط الساحلي الممتد من سليمان إلى حمام الشط على طول حوالي 6,5 كلم.	23,5	جانفي 2018	ديسمبر 2020	%100
جندوبة (طبرقة) **المنستير** (الديماس) **المهدية** (المنيرات) **مدنين** (جرجيس)	استصلاح الكثبان الرملية الساحلية باستعمال التقنيات اللينة على طول حوالي 4 كلم.	1	جانفي 2018	جوان 2021	%70

صور حول متابعة مشروع حماية الشريط الساحلي الممتد من سليمان إلى حمام الشط

الوضعية قبل الأشغال	الوضعية بعد أشغال الحماية

2- مشروع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري بالمنطقة الممتدة من قمرت إلى قرطاج:

في إطار المساهمة في تمويل مشروع "حماية الشريط الساحلي من الانجراف بقمرت وقرطاج وحلق الوادي"، أبرمت الجمهورية التّونسيّة إتفاقية قرض مع الصندوق السعودي للتنمية بقيمة 70 مليون ريال سعودي أي حوالي 56 مليون دينار تونسي (قانون عدد 64 لسنة 2010 مؤرّخ في 28 ديسمبر 2010)، وتبلغ مدة القرض 20 سنة منها 5 سنوات فترة سماح.
هذا، وقد تم الاتفاق بين الطرفين على أن يتم صرف إعتمادات القرض المذكور لتمويل مشروع "حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري بالمنطقة الممتدة من قمرت إلى قرطاج".

إلا أنه بعد قيام مكتب المساندة الفنية للمشروع بتشخيص الوضع البيئي لمنطقة التدخل وتحديد المتغيرات التي طرأت عليها، تبيّن أن الوضعية البيئية في المنطقة قد تغيرت بشكل كبير وأن الضرر البيئي جراء الانجراف البحري قد تفاقم وامتد إلى مناطق محاذية لم تكن متضررة سابقا، مما يستوجب القيام بأشغال ميدانية إضافية ضرورية لتحيين الدراسات الفنية باستعمال النمذجة الرقمية.

وبعد التشاور مع الصندوق السعودي للتنمية تم في أوت 2017 الانطلاق في إجراءات اختيار مكتب دراسات للقيام بدراسة تحيين حلول الحماية من خلال القيام بأشغال ميدانية إضافية تكميلية واستعمال النمذجة الرقمية وذلك قصد تحديد الحلول المناسبة والناجعة لحماية كامل منطقة المشروع.

وعلى هذا الأساس انطلقت في جوان 2020 الدراسة التكميلية المتعلقة بـ "تحيين حلول حماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري بالمنطقة الممتدة من قمرت إلى قرطاج باستعمال النمذجة الرقمية" وذلك على امتداد 18 شهرا وبكلفة تناهز 800 ألف دينار.

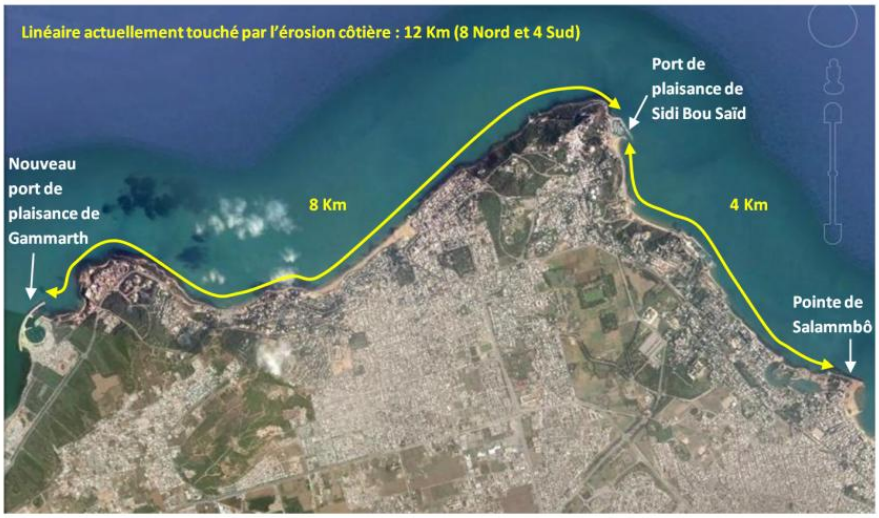

منطقة الدراسة: حوالي 12 كلم (من صلامبو إلى الميناء الترفيهي بقمرت)

3- دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع استصلاح خليج المنستير – المرحلة 2:

- المنطقة: خليج المنستير.
- التمويل:
  * 100 ألف دينار كويتي: هبة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.
- المدة : 2016-2021
- مدى التقدم في الإنجاز:
  - إنطلقت الدراسة في ماي 2019.
  - التقدم: بصدد إنجاز المرحلة الثانية من الدراسة.

4- مشروع "التصدي لمظاهر قابلية التضرر والمخاطر الناتجة عن تغير المناخ في المناطق الساحلية الهشة التونسية":

- منطقة الدراسة : كامل الشريط الساحلي وبالخصوص مناطق غار الملح من ولاية بنزرت وقلعة الأندلس من ولاية أريانة وجربة من ولاية مدنين.
- التمويل:

* 5,630 مليون دولار أمريكي: هبة من الصندوق البيئة العالمية عن طريق برنامج الأمم المتحدة للتنمية

- المدة : 2015-2019 (تم إمضاء المشروع في 23 ديسمبر 2014) وقد تم التمديد إلى غاية موفى جوان 2021.
- مدى التقدم في الإنجاز:

- التقدم المادي: 87%
- التقدم المالي: 78%

5- مشروع"اقتناء وتركيز عوامة قارة بمنطقة سوسة - صقانص - المنستير وصيانة أربعة عوامات قارة":

- الإطار العام للمشروع: دعم السياسات والأنشطة المتعلقة بالمحافظة على البيئة والتأقلم مع التغيرات المناخية.
- أهداف المشروع: تجميع المعطيات حول خصوصيات الشريط الساحلي التونسي وتشخيص الوضعية البيئية لهذا الفضاء الهش باستعمال معدات متطورة مجهزة بأنظمة لقيس معطيات الأرصاد الجوية وعلوم المحيطات، وذلك من خلال إرسال البيانات إلى الوكالة عبر تقنية GPRS.
- .
- التمويل: يتم كليا تمويل مكونات المشروع التي تشرف على إنجازها الوكالة من قبل هبة الحكومة الإيطالية الممنوحة للحكومة التونسية في إطار التعاون الفني التونسي الإيطالي وتبلغ قيمة التمويل 900 ألف يورو (هبة).
- المدة : من 2010 إلى غاية انتهاء المشروع
- مدى التقدم في الإنجاز: في إطار "إقتناء وتركيز عوامة مختبر قارة مزودة بأجهزة للقيس المستمر بمنطقة سوسة - صقانص - المنستير وصيانة أربعة عوامات بحرية قارة" تحصلت الوكالة بتاريخ 30 أوت 2019 على التراخيص اللازمة من طرف وزارة الدفاع الوطني وتم تركيز العوامة البحرية بالوسط البحري المقتناة في إطار الصفقة بالوسط البحري بسوسة - صقانص- المنستير وكذلك تأهيل وتركيز بقية العوامات البحرية الثلاثة التابعة للوكالة بالوسط البحري بالشابة و غار الملح و طبرقة.

- التقدم المادي: 72%
- التقدم المالي: 74%

6- مشروع"دعم التصرف التشاركي في المحميات البحرية والساحلية بكل من قوريا وجالطة وزمبرة والكنائس":

- المناطق المعنية بالمشروع: جزر جالطة وزمبرة وقوريا والكنائس.
- أهداف المشروع: دعم التصرف التشاركي لإحداث محميات بحرية وساحلية بالمناطق المعنية بالمشروع.
- التمويل:

* 1,4 مليون أورو: هبة من الصندوق الاستئماني The Med Fund موزعة على النحو التالي:
  - 1,2 مليون أورو: الجمعيات البيئية.
  - 200 ألف أورو: وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي.

- المدة : 2020-2024
- مدى التقدم في الإنجاز
- التقدم المادي: 30%
- التقدم المالي: 30%

7- مشروع تشجيع التصرف المبني على النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك والاستخدامات الأخرى للبيئة البحرية في إطار إحداث شبكة للمحميات البحرية والساحلية بالشمال التونسي:

- المنطقة: شبكة المحميات البحرية والساحلية بالشمال التونسي (أرخبيل جالطة وطبرقة ورأس نيقرو وأرخبيل زمبرة).
- أهداف المشروع: المساهمة في المحافظة على التنوع البيولوجي البحري والاستخدام المستدام للموارد البحرية وإرساء تصرف مبني على المنظومات الإيكولوجية داخل المحميات وبالمناطق المتاخمة لها.
- التمويل:

* 1 مليون أورو: هبة من الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية.
* 1,350 مليون أورو: ميزانية الدولة.

- المدة : 2014-2022
- تمديد مدة انجاز المشروع حتى شهر ديسمبر 2022

- مدى التقدم في الإنجاز:
  - التقدم المادي: 30%
  - التقدم المالي: 30%

8- تدعيم تكوين الكفاءات في إطار التعاون الدولي:

تم في هذا المجال خلال سنة 2020:

- تكوين 02 إطارات في دورة تكوينية بالخارج في مجال دعم القدرات المؤسساتية لأنشطة التخلص من النفايات في البحر.
- قيام 02 إطارات بمهمة بالخارج في إطار المشاركة في ملتقى أورو متوسطي حول التأقلم مع التغيرات المناخية.

الباب التاسع:
الاتصال والتوعية والتربية البيئية

مثلت سنة 2020 سنة استثنائية بسبب الأزمة الصحية الناتجة عن انتشار فيروس "كورونا" وما فرضته من إجراءات وقائية وبروتوكولات صحية تسببت في تقليص عدد التظاهرات واللقاءات وإلغاء عديد الأنشطة المبرمجة ومن أبرزها الزيارات الصحفية والمعارض والحملات التوعوية بالشراكة مع الجمعيات البيئية التي دأبت الوكالة على تنظيمها منذ سنوات.

1. الندوات والملتقيات والأيام الإعلامية :

- بمناسبة اليوم الوطني والعالمي للمناطق الرطبة، شاركت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي في التظاهرة التي أقامتها وزارة الشؤون المحلية والبيئة والمؤسسات التابعة لها يوم الأحد 02 فيفري 2020 ببلدية تازركة. وقد قدمت الوكالة عرضا حول الوضعية البيئية للمناطق الرطبة بالوطن القبلي ودورها في حمايتها وتثمينها .

- نظمت الوكالة بالتعاون مع جمعية المحافظة على البيئة والطبيعة (ASPEN) وجمعية الجزر المتوسطية (PIM) بتاريخ 18 فيفري 2020 يوما إعلاميا حول أرخبيل زمبرة تم فيه التطرق إلى الأهمية الإيكولوجية لهذا الأرخبيل وسبل المحافظة عليه وطرق التصرف المندمج والرشيد في الثروات الطبيعية التي ينطوي عليها كما تم عرض مخطط التصرف في الأرخبيل وبسط جميع جوانبه وذلك بحضور مختلف الأطراف المعنية والمتدخلة.
ويندرج اليوم الإعلامي في إطار مشروع التصرف التشاركي في المحمية البحرية والساحلية بأرخبيل زمبرة.

- نظمت الوكالة بالشراكة مع محافظة الشريط الساحلي الفرنسي (Conservatoire du littoral) يوم الأربعاء 4 مارس 2020 يوما إعلاميا وتكوينيا حول كيفية تصميم المشاريع وإدارتها ومتابعتها.
شارك في اليوم التكويني إطارات من الوكالة معنيون بمشاريع الشراكة والتعاون وأعضاء من جمعيات بيئية شريكة. وقد تم خلال اليوم التكويني تقديم وشرح مختلف مراحل إنجاز المشاريع من مرحلة التصور إلى مرحلة تثمين النتائج.

- نظمت الوكالة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس دورة تدريبية حول منهجية تقييم الاحتياجات في مرحلة ما بعد الكوارث (Post-Disaster Needs Assessment) في سياق دعم إنجاز إطار التعافي من الكوارث (Disaster Recovery Framework) وذلك من 11 إلى 13 مارس 2020 بجربة.

تمحورت الدورة التدريبية حول كيفية الاستعداد والتخطيط لإدارة الكوارث بهدف إعداد خطة التعافي بشكل مستدام وشارك فيها خمسة وعشرون ممثلا عن بلديات وإدارات قطاعية وجهوية بولايتي مدنين وتطاوين.

وقد انتظمت الدورة التدريبية في إطار مشروع "التصدي لمظاهر قابلية التضرر والمخاطر الناتجة عن تغير المناخ في المناطق الساحلية الهشة التونسية" الذي تنفذه وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس.

- ساهمت الوكالة في الفعاليات التي انتظمت تحت إشراف وزارة البيئة بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي والوطني للبيئة وخاصة منها المعرض البيئي الذي احتضنه فضاء مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة يوم 06 جوان 2020. وقد ضم الجناح المخصص للوكالة معلقات حول مشروع إحداث محميات بحرية وساحلية بكل من جزر جالطة وزمبرة وقوريا والكنايس.

- شاركت الوكالة يوم الخميس 18 جوان 2020 في الندوة الافتراضية التي نظمها مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة (SPA / RAC) حول موضوع المقاربة التشاركية المعتمدة في التصرف في المحميات البحرية والساحلية في تونس. وقد تمثلت مشاركة الوكالة في عرض تجربة التصرف الثنائي في أرخبيل قوريا مع جمعية أزرقنا الكبير بالمنستير والتي أفضت عن نتائج إيجابية وإنجازات متميزة.
ومثلت الندوة فرصة للتعريف بأرخبيل قوريا والتنوع البيولوجي البري والبحري الذي يزخر به إضافة إلى إبراز التحديات التي تواجه عملية إنشاء محميات بحرية وساحلية وأهمية اعتماد الإدارة المشتركة والتصرف المندمج في هذه المناطق.

- نظمت الوكالة يوم الخميس 10 سبتمبر2020 بمدينة رأس الجبل ندوة إعلامية خصصت لعرض نتائج المرحلة الأولى من دراسة حماية الشريط الساحلي لبنزرت من الانجراف البحري في قسطها الثاني الخاص بحماية شاطئ مامي واختيار الفرضية الأنجع لإنجاز المرحلة الموالية المتمثلة في إعداد الدراسة التفصيلية وذلك بحضور مختلف الأطراف المعنية والمتدخلة.

- نظمت الوكالة يوم الأربعاء 18 نوفمبر 2020 ندوة افتراضية حول المقاربة التشاركية المعتمدة في التصرف في المحميات البحرية والساحلية. وتم خلال الندوة عرض تجربة الوكالة في التصرف المشترك مع الجمعيات البيئية في كل من جزر جالطة زمبرة وقوريا والكنايس من أجل تحويلها لمحميات بحرية وساحلية.

2. العلاقات الصحفية

- أجرت وكالة الأنباء "Reuters" لقاء صحفيا مع المديرية الفنية لوكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي خلال شهر مارس 2020 في إطار تحقيق أجرته حول ظاهرة الانجراف البحري في تونس. وقد تم خلال التحقيق إبراز أسباب الانجراف البحري ودور الوكالة في حماية الشريط الساحلي واستصلاحه.

- أمنت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي خلال شهر مارس 2020 حلقة من سلسلة وثائقية بالإذاعة العمومية الإيطالية "Rai Radio 3" خصصت للحديث حول أرخبيل جالطة. وقد قدم ثلة من الإطارات من إدارة التصرف في المنظومات الساحلية ومن مصلحة التوعية والتربية البيئية مداخلات حول تاريخ أرخبيل جالطة وما ينطوي عليه من تراث ثقافي وتنوع بيولوجي بري وبحري نادر على الصعيدين المتوسطي والعالمي إضافة إلى إلقاء الضوء على أشغال الحماية والتثمين التي يحظى بها.

- شاركت الوكالة في تأثيث حلقة من البرنامج الإذاعي "مواسم الخير" على الإذاعة الوطنية يوم الأحد 27 سبتمبر 2020 والتي خصصت لجزر قرقنة. وتمثلت مساهمة الوكالة في مداخلة حول مشروع حماية الشريط الساحلي التونسي بجزر قرقنة.

- قدم إطارات الوكالة مداخلات في العديد من البرامج التلفزية والإذاعية وتصريحات للصحف للحديث حول مشاريع الوكالة وإنجازاتها ولتوضيح المسائل المتعلقة بمجال تدخلها.
وقد تعلقت أبرز المداخلات التي أمنتها الوكالة في وسائل الإعلام بتوضيح جوانب من قانون الملك العمومي البحري ومسألة إشغال الشواطئ ومشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري.

- أصدرت الوكالة مجموعة من البلاغات الصحفية للإعلام حول التظاهرات والأنشطة التي تنظمها ولتوضيح المسائل المتعلقة بمجال تدخلها.